بعد ساعات من إعلان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو عن عقوبات إضافية على طهران، كان المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي يرفض أي مفاوضات مع الولايات المتحدة، محذراً من محاولة دفع الشعب الإيراني للوقوف بوجه النظام، وذلك مع اعتراف طهران بوقوف عناصر داخلية وراء هجوم نطنز

إيران ترفض التفاوض مع أميركا

خامنئي يصف واشنطن بالعدو الرئيسي... وعقوبات أميركية إضافية

حذر خامنئي من محاولة دفع الشعب لمواجهة النظام (الأناضول)

للحديث تتمة...

تحريض نتنياهو ينتصر

نضال محمد وتد

رغم التذبذب في عدد المقاعد التي يحصل عليها حزب الليكود بقيادة رئيس حكومة الاحتلال الحالي، بنيامين نتنياهو، وتراجعه مقارنة بالاستطلاعات الأخيرة، إلا أن الاستطلاعات كلها تؤكد أن الليكود بقيادة نتنياهو يبقى الحزب الأكبر في إسرائيل، بالرغم من موجة التظاهرات منذ عدة أسابيع ضد رئيس الوزراء. كما تؤكد الاستطلاعات أن أي حزب آخر في إسرائيل لا يمكن له أن يشكل أساساً لائتلاف حكومي بديل.

لكن إلى جانب هذه النتائج المتكررة، حتى تلك التي يحصل فيها الليكود على 31 مقعداً فقط، فإن أخطر ما حمله الاستطلاع الأخير، الذي نشرت نتائجه أمس صحيفة «يسرائيل هيوم»، وبينت أن بمقدور نتنياهو تشكيل حكومة يمين ضيقة، يتعلق بمواقف الجمهور الإسرائيلي ونظرته لحركة الاحتجاج ضد نتنياهو.

فقد أظهرت النتائج أن 52 في المائة من الجمهور الإسرائيلي العام يتبنى عملياً دعاية نتنياهو بأن المتظاهرين ضده بشكل دوري عنيفون، وأن احتجاجهم ليس سلمياً، وأنه ينطلق من دوافع حزبية ضيقة ولا يعكس بالضرورة احتجاجاً على خلفية مواجهة جائحة كورونا، أو بسبب ملفات الفساد التي يواجهها نتنياهو. إذ اعتبر 19 في المائة فقط من المشاركين في الاستطلاع المذكور أن سبب التظاهرات هو قلق ورفض لسياسة نتنياهو في مواجهة كورونا، مقابل 26 في المائة أعربوا عن اعتقادهم أن سبب التظاهرات هو معارضة منظمين لحكم نتنياهو.

وقال 49 في المائة إن موجة التظاهرات قبالة مقر إقامة رئيس الوزراء الحالي مدفوعة بالعاملَيْن معاً.

وتعني هذه النتائج، خصوصاً في ما يتعلق بادعاء الاعتقاد أن التظاهرات عنيفة، أن نتنياهو تمكّن عملياً، على مستوى الرأي العام، من تقويض أسس التظاهرات وربطها بالمعارضة الشخصية له وكطريق لتقويض حكمه عبر الاحتجاجات، بعد أن فشل اليسار والوسط في التغلب عليه عبر صناديق الاقتراع. وتشكل هذه النتائج مؤشراً خطيراً على ما يحدث بالمجتمع الإسرائيلي، خصوصاً أن حدة هذه التظاهرات لم تصل إلى أدنى حد من العنف وحتى المواجهات مع عناصر الشرطة، التي ينظمها من حين لآخر جمهور الحريديم، بل الأنكى من ذلك أن هذه النتائج تأتي في الوقت الذي يعتدي فيه عناصر اليمين الفاشي في إسرائيل على المتظاهرين ضد نتنياهو، فيما يهتم الآخير فقط بمواصلة التحريض على اليسار والادعاء، بأن من في دائرة الخطر هو نتنياهو نفسه وأبناء عائلته، لاعباً دور الضحية.

ترتفع حدة المواجهة الأميركية الإيرانية على أكثر من صعيد، مع تكثيف واشنطن ضغوطها عبر العقوبات، بالتوازي مع انفجارات غامضة ضربت منشآت عديدة في إيران في الفترة الأخيرة، لعل أبرزها منشأة نطنز، وسط اتهامات توجه لإسرائيل بالوقوف وراء هذه الحوادث، والتي يبدو أنها تستهدف خصوصاً تعطيل البرنامج النووي الإيراني وإرجاعه خطوات إلى الوراء. في المقابل، وفيما تروّج طهران لفكرة أن العقوبات الأميركية عليها تستهدف الشعب الإيراني وأنها جريمة، فهي لا تزال مصرة على رفض أي تفاوض مع واشنطن، وهو ما أكده المرشد الإيراني الأعلى علي خامنئي أمس، الجمعة، معتبراً أن أميركا تريد من إيران الاستسلام، وذلك بعد ساعات من إعلان وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو عن عقوبات جديدة ضد الجمهورية الإسلامية.

وفي خطاب متلفز بمناسبة عيد الأضحى، قال خامنئي إن بلاده لن تتفاوض مع الولايات المتحدة التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران هي جريمة ضد طهران، "يبدو أن العقوبات ضد النظام الحاكم في إيران، لكنها (في الواقع) ضد الشعب الإيراني في الداخل". يُذكر أن الارتفاع الحاد في أسعار البنزين أدى إلى أربعة اضطرابات في إيران في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وقالت منظمة العفو الدولية إن أكثر من 300 شخص قتلوا في اشتباكات مع الشرطة عن الصناعة النووية الحيوية»، مضيفاً «لا منطق يملي الاستسلام لمطالب المعتدي».

واتهم الولايات المتحدة بمحاولة إثارة احتجاجات مناهضة للحكومة بفرض عقوبات قال إنها تهدف إلى دفع البلاد للإفلاس. وتابع «هدفهم (الولايات المتحدة) في الأمد القصير هو إرهاق الشعب ودفعه للوقوف في وجه النظام (الحاكم). وعلى المدى البعيد يتمثل هدفهم في دفع البلاد والحكومة إلى حافة الإفلاس أو بعبارة أخرى انهيار الاقتصاد».

ووصف خامنئي الولايات المتحدة بأنها «العدو الرئيسي» لإيران، وحث الإيرانيين على مقاومة الضغوط الأميركية، معتبراً أن سياسة العقوبات التي فرضها ترامب على إيران فشلت، وقال «لا شك في أن العقوبات جريمة، وهي ضربة من الولايات المتحدة لإيران... لكن الإيراني الذي استغل هذا الهجوم والعداء على أفضل وجه واستفاد... باستخدام العقوبات كوسيلة لزيادة الاعتماد الوطني على الذات»، و«هذا الأمر جعل اقتصاد البلاد أقل اعتماداً على النفط». وتابع أن «مراكز الفكر الغربية تعترف بأن أقصى الضغوط المتمثلة في فرض العقوبات لم ينجح».

كما اعتبر المرشد الأعلى أن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة على إيران هي جريمة ضد طهران، "يبدو أن العقوبات ضد النظام الحاكم في إيران، لكنها (في الواقع) ضد الشعب الإيراني في الداخل". يُذكر أن الارتفاع الحاد في أسعار البنزين أدى إلى أربعة اضطرابات في إيران في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي، وقالت منظمة العفو الدولية إن أكثر من 300 شخص قتلوا في اشتباكات مع الشرطة

مسؤول إيراني: مصدر الانفجار في نطنز عناصر داخلية

بومبيو: سنطرح مشروعاً لتمديد حظر بيع الأسلحة لإيران

وقوات الأمن حينها. في غضون ذلك، قال رئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإيراني، مجتبى ذو النوري، إن التحقيقات أظهرت أن مصدر الانفجار في مفاعل نطنز النووي، والذي وقع في الثاني من يوليو/ تموز الماضي، "كان في الغالب من عناصر داخلية، ولا يمكن الإفصاح عنها الآن". وشدّد على أن التحقيقات تشير إلى أنه ليس هناك احتمال الهجوم عبر طائرات من دون طيار أو الصواريخ والقنابل والقذائف.

وتتقاطع تصريحات ذو النوري مع تسريبات أوردتها صحيفة "نيويورك تايمز" الأميركية نقلاً عن مصدر استخباراتي شرق أوسطي كبير، عن أن الهجوم الذي تقف خلفه إسرائيل حصل بقنبلة وضعت قرب أنبوب للغاز داخل المنشأة، مستبعدة فرضية تعرّض المنشأة لهجوم سيبراني أو جوّي إيراني. ولم تعلّق إسرائيل رسمياً على تفجيرات إيران، لكنّ وزير الأمن الإسرائيلي بني غانتس، قال سابقاً «ليست كل الأحداث التي تشهدها إيران مرتبطة ولها علاقة بإسرائيل». ووقعت خلال الفترة الأخيرة سلسلة انفجارات وهجمات غامضة في إيران، بدأت بهجوم سيبراني على ميناء بندر عباس عطّل العمل فيه لأيام، في التاسع من مايو/ أيار، وذكرت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية أن إسرائيل تقف وراءه. لاحقاً، اشتدّت التفجيرات الغامضة في محطات للطاقة، على الجهة المقابلة، أعلن وزير الخارجية الأميركي مايك بومبيو أنه قرر توسيع نطاق العقوبات التي تستهدف قطاع المعادن في إيران. وأضاف أن العقوبات الجديدة تستهدف 22 مادة قال إنها تستخدم في البرامج النووية والعسكرية أو المتعلقة بالصواريخ البالستية. ووصف ذلك بأنه «توسع كبير» للعقوبات ذات الصلة بالمعادن المفروضة على إيران والتي تشرف عليها وزارة الخزانة الأميركية وهو ما يتيح لواشنطن إدراج الجهات التي تتقل عدداً تلك المواد على القائمة السوداء.

وأعطى الوزير الأميركي أوضح إشارة حتى الآن إلى أن الولايات المتحدة ستسعى لفرض عقوبات دولية على إيران إذا ما انتهى الحظر على الأسلحة التقليدية لإيران الإسلامية. وتريد روسيا والصين، وهما دولتان في مجلس الأمن الدائمة العضوية التي تتمتع بحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، إنهاء الحظر الذي تفرضه الأمم المتحدة على بيع الأسلحة التقليدية لإيران في 18 أكتوبر/ تشرين الأول على النحو المنصوص عليه في قرار صدر عام 2015. وأبلغ بومبيو لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، ليل الخميس، بأن الولايات المتحدة ستطرح قريباً مشروع قرار بتمديد الحظر، «نأمل أن يحظى بموافقة أعضاء آخرين من الدول الخمس الكبرى». وقال «إذا لم يكن الأمر كذلك، فسنتخذ الإجراءات اللازمة لضمان عدم انتهاء حظر الأسلحة هذا». وقال بومبيو للجنة: «لدينا القدرة على تنفيذ إعادة العقوبات (سناب باك) وسنستخدمها بطريقة تحمي أميركا وتدافع عنها».

وتؤيد فرنسا وبريطانيا تمديد حظر الأسلحة، لكنهما تقولان إن الأولوية القصوى تتمثل في الحفاظ على حل دبلوماسي لوقف تطوير برنامج إيران النووي. وقد تصل قضية الحظر إلى ذروتها قبل أيام من الانتخابات الرئاسية الأميركية. يُذكر أنه بعد تخلي إدارة ترامب عن الاتفاق النووي عام 2018، أعادت فرض عقوبات على صادرات إيران الحيوية من النفط وعطلت قدرتها على التعامل مع النظام المصرفي الدولي وضغطت على الحلفاء والمنافسين على حد سواء ليصطفوا معها.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز)

ألمانيا تنتقد عرقلة أميركا تعيين مبعوث جديد إلى ليبيا

اعتبر السفير الألماني لدى الأمم المتحدة كريستوف هويسغن، مساء أول من أمس الخميس، أن الولايات المتحدة يجب ألا تمنع الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس من تعيين مبعوث جديد للمنظمة الدولية في ليبيا ليحل محل غسان سلامة الذي استقال قبل خمسة أشهر تقريباً. وأضاف: «كانت هناك تساؤلات أثارها شركاؤنا الأميركيون في ما يتعلق بهيكل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. نعتقد أنه يمكن مناقشة ذلك، ولكن يجب على الولايات المتحدة ألا تمنع الأمين العام من تعيين شخص بحل محل غسان سلامة». ونقلت وكالة «رويترز» عن دبلوماسيين قولهم إن الولايات المتحدة تريد الآن تقسيم الدور الأممي، لجعل شخص واحد يدير بعثة الأمم المتحدة المعروفة باسم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وشخص آخر يركز على التوسط من أجل السلام في ليبيا. وقال دبلوماسيون إن غوتيريس اقترح أن تحل وزيرة خارجية غانا السابقة، مبعوثة الأمم المتحدة الحالية لدى الاتحاد الأفريقي هانا تيتيه، محل سلامة. وأكدت واشنطن أنها يمكن أن تدعم ترشيحها بعد أن يعين غوتيريس وسيطاً خاصاً. واقترحت الولايات المتحدة أن تكون رئيسة الوزراء الدنماركية السابقة هيللي ثورنينغ شميت مبعوثة خاصة، لكن دبلوماسيين قالوا إنها انسحبت من المنافسة، وتتطلع واشنطن الآن إلى اختيار مرشح جديد.

(رويترز)

الحية: الفلسطينيون موحدون بمواجهة «صفقة القرن»

رأى القيادي في حركة «حماس»، خليل الحيّة، أمس الجمعة، أن الشعب الفلسطيني موحّد في مواجهة خطة الإملاءات الأميركية لتصفية القضية الفلسطينية المعروفة باسم «صفقة القرن»، وخطة إسرائيل لضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية المحتلة. وقال خلال خطبة صلاة عيد الأضحى، في مسجد فلسطين غربي مدينة غزة، إن «الاحتلال لا يكل ولا يمل من تدنيس المسجد الأقصى في كل الأوقات، أو مواصلة المخططات الهادفة لتدمير ما تبقّى من القضية الفلسطينية سواء في ما يتعلق بملف اللاجئين أو القدس». وتابع: «مستعدون أن نعلن المواجهة الشاملة في وجه الاحتلال ومخططاته، بكل أدوات المقاومة».

وفي ما يتعلق باستمرار الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة للعام الـ14 على التوالي، قال الحيّة: «نقول لكل المحاصرين لن نبقى نستجدي منكم عوناً أو غوثاً، بأيدينا وربما بسلاحنا سنكسر الحصار. وعلى الشعب أن يتلاحم ويتعاضد». ودان سياسة «التطبيع مع إسرائيل التي اتبعتها بعض الدول العربية (لم يسمّها)»، وعدّها بمثابة «الطعنة للشعب الفلسطيني». كما حذّر من «محاولات المراوحة في المكان أو انتظار تغييرات سياسية أو العودة إلى المفاوضات مع إسرائيل».

(الأناضول)

غانتس يهدد بقصف البنى التحتية اللبنانية

ذكرت صحيفة «يسرائيل هيوم» الإسرائيلية، أمس الجمعة، أن «وزير الدفاع الإسرائيلي، بني غانتس، أوعز للجيش بقصف البنية التحتية اللبنانية، إذا أضر حزب الله بالجنود أو المدنيين الإسرائيليين». ونقلت الصحيفة عن مسؤول كبير في وزارة الدفاع (لم تسمه)، أن غانتس أصدر تعليماته هذه خلال لقاء عُقد أول من أمس الخميس، بمشاركة رئيس أركان الجيش، أفيف كوخافي، ومسؤولين آخرين من هيئة الأركان. وأضافت أن «كوخافي عرض، خلال اللقاء، موقف الجيش الإسرائيلي بأنه يجب على إسرائيل تحميل حزب الله والحكومة اللبنانية المسؤولية عن أي هجوم في المستقبل وعواقبه». وكان الاحتلال قد أعلن يوم الثلاثاء الماضي، إحباط محاولة لـ«حزب الله» لتنفيذ هجوم عبر حدود لبنان مع فلسطين المحتلة. وقال المصدر العسكري الإسرائيلي: «إذا حاول حزب الله تنفيذ هجوم آخر، فسيرى ردا غير عادي من الجيش الإسرائيلي ضد الحزب ولبنان». وشدّد على أن «الأيام القادمة ستكون حاسمة، الجيش الإسرائيلي في حالة تأهب قصوى للهجوم وعلى استعداد لتنفيذ رد قاس».

واعتبرت الصحيفة أن «تهديد إسرائيل القاطع بتحميل لبنان المسؤولية عن أي هجوم لحزب الله يهدف إلى إثارة ضغط على الحزب في الداخل اللبناني». ورأت أن هذا يمثل «تحولاً جذرياً في السياسة؛ ففي جولات القتال السابقة بين الجيش الإسرائيلي وحزب الله، تجنبت إسرائيل قصف البنية التحتية اللبنانية».

(الأناضول)

شرق غرب

تركيا: لن نفرّط بحقوقنا في المتوسط

أكد وزير الدفاع التركي، خلوصي أكار (الصورة)، أمس الجمعة، أن بلاده لن تفرّط بحقوقها في بحر إيجة وشرقي المتوسط، وذلك في تصريحات أدلى بها على هامش زيارته برفقة قادة الجيش التركي، لوحدة عسكرية بولاية أدرنة، قرب الحدود اليونانية. وفي سياق آخر، أعرب أكار عن تضامن تركيا مع أذربيجان ضد ما وصفه بـ«الاعتداءات الأرمينية على أراضيها»، منوّهاً إلى أن المناورات العسكرية المشتركة بين الجيشين التركي والأذربيجاني، مخطط لها من قبل.

(الأناضول)

روسيا تتوعّد بالردّ على عقوبات أوروبية

أعلنت وزارة الخارجية الروسية، أمس الجمعة، أنها سترد بالمثل وبشكل مناسب وبصورة طبق الأصل على عقوبات الاتحاد الأوروبي ضد مواطنيها ومنظماتها، بحجة تورطهم في هجمات سيبرانية، واعتبرت عقوباته مسيسة. ونقلت وكالة «تاس» الروسية عن الوزارة أن «الاتحاد الأوروبي يفضل سياسة الضغط والقيود من جانب واحد، بدلاً من الحوار». وكان الاتحاد قد فرض العقوبات أول من أمس الخميس.

(العربي الجديد)

وباء كورونا يخفف توتر الكوريتين

تعهد وزير الوحدة الجديد في كوريا الجنوبية لي إن-يونغ، أمس الجمعة، بتقديم الدعم اللازم لمنظمات الإغاثة في جهودها لتوسيع التبادل والتعاون عبر الحدود مع كوريا الشمالية، حسبما ذكرت وكالة «يونهاب» الكورية الجنوبية. وأدلى الوزير الجديد بذلك أثناء اجتماع مع مسؤولي «المجلس الكوري للمنظمات غير الحكومية للتعاون مع كوريا الشمالية»، وهي مجموعة تضم 55 منظمة غير حكومية. وكانت وزارة الوحدة قد وافقت أول من أمس الخميس، على دعم كوريا الشمالية بـ667 ألف دولار لمواجهة كورونا.

(العربي الجديد)

تدهور أوضاع السجناء في إيران

ذكرت منظّمة العفو الدولية، مساء أول من أمس الخميس، أن الحكومة الإيرانية تجاهلت طلبات عاجلة قدّمها مسؤولو مراكز الاحتجاز وتدعو إلى توفير مزيد من الوسائل لمنع انتشار فيروس كورونا في السجون. وذكرت المنظمة أنها «قرأت نسخاً من أربع رسائل وقّعها مسؤولو منظمة السجون في إيران، موجّهة إلى وزارة الصحة، تدقّ ناقوس الخطر حيال النقص الخطير في معدّات الحماية والمواد المعقمة والمعدات الطبية الأساسية»، مشيرة إلى أن «الوزارة لم تستجب».

(فرانس برس)

الطائرة الأوكرانية: حوار بناء بين كييف وطهران

أعلن وزير الخارجية الأوكراني دميترو كوليبا (الصورة)، أمس الجمعة، أن المحادثات مع إيران بشأن إسقاط طائرة أوكرانية في يناير/كانون الثاني الماضي، بناءة لكن من السابق لأوانه تحديد حجم التعويض الذي ستوافق طهران على دفعه. وأعلن أنه «يوجد اتفاق وتفاهم على أن هناك حاجة إلى تحقيق أكثر شفافية وحيادية من جانب إيران».

(رويترز)

تنسيقية شباب السيسي تتسلل إلى مفاصل الحكم

يتوسع النظام المصري في الاعتماد على التشكيلات السياسية البديلة للأحزاب، والتي تجتمع في «تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين»، ويعمل على تخصيص حصة لهم في مجلس الشيوخ الذي سيبدأ انتخابه في 8 أغسطس

القاهرة ـ **العربي الجديد**

يحتفظ النظام المصري بأهداف عديدة من إنشاء مجلس الشيوخ الذي سيبدأ انتخابه في 8 أغسطس/آب الحالي كغرفة ثانية للبرلمان بلا صلاحيات أو سلطات فعلية، مثل خلق ساحة صورية لمعارضة مستأنسة داخل عباءة النظام، وترضية وتأمين المجموعات التي لا يستطيع مجلس النواب استيعابها من الأذرع السياسية والإقليمية التابعة للأجهزة المختلفة، خصوصاً المخابرات العامة والأمن الوطني، اللذين ما زالا يختلفان حول طريقة تسيير المشهد السياسي. وإن كان الرئيس عبد الفتاح السيسي بحسم دائماً كل الخلافات لمصلحة المخابرات، وعلى رأسها صديقه المقرب اللواء عباس كامل.

ومن بين الأهداف التي ظهرت أخيراً أيضاً، التوسع في الاعتماد على الكوادر والتشكيلات السياسية البديلة للأحزاب والتابعة مباشرة لمكتب عباس كامل، والتي تجتمع في كيان يسمى «تنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين» التي أنشئت عام 2018 بإدارة مباشرة من العقيد أحمد شعبان، مدير مكتب عباس كامل، الذي ابتعد عن التحكم في وسائل الإعلام، وأشيعت أنباء عن إبعاده عن السلطة نهاية العام الماضي، لكن الحقيقة التي تؤكدها مصادر مختلفة داخل وخارج النظام، هي أنه ما زال المتحكم الأول في إدارة مجموعة من الأنشطة الرئيسة للنظام الحاكم، لا يمكن فصلها عن بعضها أو التعامل مع أحدها كمستقلة عن غيرها، وهي: مؤتمرات الشباب، والبرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة، والأكاديمية الوطنية للتدريب، والبرنامج الوطني للتأهيل، وأخيراً «التنسيقية» التي لا يتجاوز عمرها العامين وبات لها ممثلون في كل التشكيلات الحكومية رفيعة المستوى، من دون ظهور أي عمل أو نشاط لها على الأرض.

ويتعارض هيكل التنسيقية وفكرة إنشائها مع ممارسة السياسة بمعناها الحقيقي والتواصل مع الجماهير، فهي مؤسسة ككيان مركزي تابع لمكتب مدير المخابرات، بعدما كانت في البداية تابعة لرئاسة الجمهورية قبل انتقال ملفات كامل وشعبان مع انتقالهما للجهاز، من دون هيكل إداري أو تنفيذي واضح، ومن خلال التواصل المباشر المستمر مع أكثر من 25 حزباً لا تمتلك القواعد الشعبية الكافية، تتمكن التنسيقية من ضم أعداد محدودة من الشباب أعضاء تلك الأحزاب، بعد اختيارهم بعناية واجتيازهم الفحص الأمني والاستخباراتي ونجاحهم في الدورات اللازمة في الأكاديمية الوطنية للشباب، ليصبحوا من أعضائها. هذا عن طريقة ضم من تصنفهم من السياسيين، أما ضم الشباب فيتم بعملية أسهل بكثير من خلال الاختيار المباشر من خريجي البرنامج الرئاسي الذين يُتوسّم فيهم الاهتمام بالقضايا السياسية والصلاحية لتولي المناصب التنفيذية. فوفقاً لأحد المصادر التي تحدثت لـ«العربي الجديد» فجميع أعضاء التنسيقية ستكون لهم مناصب مرموقة بحلول عام 2024، وحتى ذلك الحين سيتم توسيع الاعتماد على التنسيقية ودمغها بأوصاف تعزز مكانتها في المشهد لتصبح المرجعية السياسية الأولى للنظام، وجهة التنسيق الرئيسية بين الأحزاب المختلفة، بمعنى أن تصبح الذراع السياسية الأولى للسيسي.

وعلى سبيل التجربة الأولية، سيحصل خمسة من أعضاء التنسيقية على عضوية مجلس الشيوخ، من خلال حصولهم من الآن على عضوية القائمة المغلقة الموحدة «من أجل مصر» الموالية للنظام والتي تنافس نفسها في الانتخابات. وذكرت مصادر أنه سيتم اختيار عدد من العناصر الأخرى بتراوح بين خمسة وعشرة ضمن التعيينات التي سيقررها السيسي لثلث أعضاء مجلس الشيوخ بعد انتهاء انتخاب الثلثين المنتخبين. واستعداداً لانتخابات مجلس النواب المقبلة، تعمل إدارة التنسيقية على ضم عدد من الشخصيات العامة المعروفة نسبياً ومتكررة الظهور في وسائل الإعلام، فتم ضم النائب الحالي محمود بدر، العضو المؤسس السابق لحركة «تمرد»، الذي يقترب من أن يكون أول ممثل للتنسيقية في مجلس النواب، كما تسعى التنسيقية إلى حجز حصة قد تصل إلى عشرة أعضاء في القائمة الموحدة التي ستنافس في انتخابات المجلس.

ونظراً لعدم وجود أنشطة حقيقية للتنسيقية، فلا تبرز كثيراً أخبار تسلل أعضائها، بإرادة استخباراتية، للمشاركة في السيطرة على عدد من مفاصل الدولة. فقبل أيام معدودة أصدر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام قرارات التشكيل الكامل للجانه المختلفة، وضم التشكيل اختيار أربعة من أعضاء التنسيقية غير المعروفين في الوسط الإعلامي، على الرغم من افتقارهم الخبرة المفترضة، وهم: المتحدثة باسم التنسيقية شيماء عبد الإله، عضواً في لجنة تراخيص المواقع الإلكترونية، وأحمد عبد الصمد عضواً في لجنة بحوث الرأي والمشاهدة، وأحمد مقلد عضواً في لجنة المصنفات وحماية حقوق الملكية الفكرية، ونشوى الديب عضواً في لجنة تراخيص الوسائل الإعلامية.

ويعتبر هذا امتداداً لاختيار ستة من أعضاء التنسيقية أيضاً كنواب للمحافظين في حركة المحافظين الأخيرة وهم: بلال حبش لبني سويف، وإبراهيم الشهابي للجيزة، وهيثم الشيخ للدقهلية، وحازم عمر لقنا، ومحمد موسى للمنوفية، وعمرو عثمان لبورسعيد، وهؤلاء الستة أيضاً جزء من الحصة التي خصصت لمنظومة تفريخ شباب السيسي في حركة المحافظين الأخيرة، والتي تضمنت تعيين 23 نائباً للمحافظين من خريجي الأكاديمية الوطنية للتدريب ومعظمهم من خريجي البرنامج الرئاسي.

وأصبح برنامج السيسي لتأهيل الشباب متقاطعاً في العامين الأخيرين مع الدورات العسكرية والاستراتيجية التي يخضع لها في الأكاديمية الوطنية للتدريب جميع المرشحين للعمل بجميع وحدات الجهاز الإداري والقضاء، وتم فرض خريجي الكيانين، ومنهم أعضاء بتنسيقية شباب الأحزاب والسياسيين، في مناصب عدة، مثل مساعدي المحافظين والمتحدثين باسم بعض الوزراء وفرضهم على دواوين عدد من الوزارات كمراقبين مثل ضباط الرقابة الإدارية الذين تم توزيعهم على تلك الدواوين، كان يهدف في الأساس لأن تكون لتلك الكوادر أولوية في قيادة الوزارات بعد سنوات معدودة.

ومن بين المناهج التي يدرسها شباب السيسي في البرنامج والأكاديمية، دراسات عن حروب الجيلين الرابع والخامس، واستهداف القوى العالمية لمصر، ومكافحة الإرهاب، ومحاربة التيارات الإسلامية، والتطوير الإداري، والتخطيط السياسي والمالي، والقانون الدولي، والإدارة المحلية، و«الإتيكيت» والمراسم.

وسبق أن كشفت مصادر حكومية لـ«العربي الجديد» في فبراير/شباط الماضي أنه قد تم تعيين نحو 140 من خريجي البرنامج الرئاسي وأكاديمية التدريب في وظائف إدارية وفنية عالية المستوى في وزارات الصحة والتعليم والبترول والاتصالات وشركات بترول مختلفة مملوكة للدولة، وفي الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والجهاز المركزي للمحاسبات والرقابة الإدارية والهيئة العامة للاستعلامات، ومحافظتي القاهرة والإسكندرية وبني سويف وأسوان والدقهلية.

لطالب النظام سابقا البرنامج الرئاسي للتأهيل الشباب للقيادة (فتحي بلعيد/فرانس برس)

الإفراج عن 770 سجيناً

أعلنت السلطات المصرية، أمس الجمعة، الإفراج عن 770 سجينا بمقتضى عفو رئاسي. وأفاد بيان لوزارة الداخلية المصرية بأن الإفراج يأتي تنفيذاً لقرار الرئيس عبد الفتاح السيسي بشأن العفو عن باقي مدة العقوبة بالنسبة إلى بعض المحكوم عليهم، بمناسبة عيد الأضحى. وبحسب بيانات سابقة لحقوقيين، وصل عدد السجناء السياسيين في مصر الى عدة آلاف، ويتم استثناؤهم دائما من قرارات العفو.

الحدث

في خطوة داعمة لـ«الإدارة الذاتية» شرقي الفرات في سورية، وقعت شركة نفطية أميركية عقداً مع «قسد» لتطوير حقول النفط والغاز هناك. ويأتي الاتفاق بعد أشهر من التجاذب حول انسحاب القوات الأميركية من عدمه من المنطقة

ستطوّر الشركة الحقول النفطية الواقعة تحت سيطرة «قسد» (فرانس برس)

واشنطن تعزز سلطة «قسد»

اتفاق نفطي بين شركة أميركية ومظلوم عبدي شرقي الفرات

النظام والتهريب

يعتمد النظام السوري على وسطاء من أجل تهريب كميات من النفط من مناطق «قسد» إلى مناطقه، وهم أنفسهم كانوا يشترون النفط من «داعش» ويقومون بإيصاله الى مناطق النظام، وأبرزهم رجل الأعمال حسام القاطرجي الذي يعد من أبرز «تجار الحرب» في سورية، وأصبح عضوا في البرلمان.

أمين العاصي

يشكل الكشف عن توقيع قائد «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، الجنرال مظلوم عبدي، على اتفاق مع شركة تدعى «دلتا كريسنت آل آل سي»، الأميركية المسجلة في ولاية ديلاوير، بحسب ما ذكرت مواقع إخبارية عدة، لتحديث حقول وآبار النفط والغاز التي تقع تحت سيطرة «قسد»، ضوءاً أخضر من الولايات المتحدة لتعزيز سلطة الجانب الكردي في الشمال الشرقي من سورية، وخطوة متقدمة لجهة الاعتراف بـ«الإدارة الذاتية» طرفاً رئيسياً في المعادلة السياسية والعسكرية والاقتصادية في منطقة شرقي الفرات، التي تسيطر «قسد» على معظمها. وكشف السيناتور الجمهوري ليندزي غراهام، أول من أمس الخميس، خلال جلسة للجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأميركي بحضور وزير الخارجية مايك بومبيو، أن عبدي أبلغه بأنه وقّع اتفاقاً مع شركة نفط أميركية لم يحدد اسمها لتحديث حقول النفط في شمال شرقي سورية. ونقل غراهام عن عبدي قوله: «إن هذه أفضل وسيلة لمساعدة الجميع في هذه المنطقة». من جانبه، أعرب بومبيو عن دعم الإدارة لهذا التوجه، قائلاً: «إن الاتفاق أخذ وقتاً أكثر مما كان متوقعاً ونحن في إطار تطبيقه الآن». وكان الرئيس الأميركي دونالد ترامب قد أعلن عقب سحبه القوات الأميركية من شمال شرقي سورية في 6 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، أنّ «عدداً قليلاً من الجنود» الأميركيين سيبقون في سورية «حيث يوجد النفط»، لكن سرعان ما أرسلت واشنطن تعزيزات إلى منطقة شرقي نهر الفرات، في خطوة تؤكد تراجع الأميركيين عن تقليص وجودهم في هذه المنطقة الغنية بالبترول. وكان ترامب قد ذكر في أواخر العام الماضي خلال افتتاح أعمال قمة حلف شمال الأطلسي في العاصمة البريطانية لندن، أن «الولايات المتحدة وضعت النفط السوري تحت سيطرتها وبات بمقدورها التصرف به كما تشاء».

وذكرت مصادر مطلعة في واشنطن لـ«العربي الجديد»، أن الاتفاق «ليس جديداً»، مشيرة إلى أنه «على الأغلب وُقّع مطلع العام الحالي»، موضحة أن العقد لا يتضمن تحديث كل الآبار والحقول الواقعة تحت سيطرة قوات «قسد»، وأضافت أن «العقد يتضمن إنشاء صفاتين»، مؤكدة الأهمية السياسية لهذا الاتفاق «لأنه يُعدّ اعترافاً من جانب واشنطن بقوات قسد كسلطة أمر واقع، يمكن أن تكون طرفاً رئيسياً في ترتيبات يعدّ لها الأميركيون لمستقبل منطقة شرقي نهر الفرات، ربما تمنحها وضعاً خاصاً في التسوية المرتقبة للقضية السورية».

ولفتت إلى أن عبدي «بات رجل واشنطن في الشمال الشرقي من سورية، وتيرم معه الاتفاقات بعيداً عن الإدارة الذاتية الكردية أو مجلس سورية الديمقراطي (الجناح السياسي لقوات قسد والمعروف اختصاراً بمسد)». وكشفت المصادر أن هذا المجلس «لا علم له بالاتفاق، وربما سمع به من وسائل الإعلام»، مضيفة أن «هذا ما يؤكد أن الجناح العسكري في قوات قسد، برئاسة عبدي، هو المتصرف الأول، وربما الوحيد بمصير منطقة شرقي نهر الفرات». وأشارت إلى أن هذا الاتفاق «خطوة جديدة من قبل واشنطن من أجل تعزيز سلطة قسد والجانب الكردي في الشمال الشرقي من سورية»، مضيفة أن «الأميركيين يدفعون باتجاه تشكيل مرجعية كردية واحدة في سورية، لذلك يضغطون على حزب الاتحاد الديمقراطي (المتحكم بقوات قسد من خلال الوحدات الكردية)، والمجلس الوطني الكردي من أجل استكمال الحوار الكردي الكردي».

من جهته، أشار الباحث السياسي المقرب من «الإدارة الذاتية» الكردية إبراهيم مسلم، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن الاتفاق مع شركة أميركية لتحديث حقول النفط في شمال شرقي سورية «ربما يعود بالفائدة للمنطقة من خلال إيجاد حل لأزمة الوقود وتأمين فرص العمل لأبناء المنطقة»، مضيفاً أن «هذا الاتفاق سيعود بالنفع الكبير للبيئة من خلال التخلص من الشكل البدائي لتكرير النفط من خلال الحرائق المنتشرة في المنطقة». غير أن مسلم رأى أن الاتفاق له أبعاد سياسية أيضاً، مشيراً إلى أنه «نوع من الاعتراف بمؤسسات الإدارة الذاتية في الشمال الشرقي من سورية».

وتسيطر «قسد» منذ أعوام عدة على أهم آبار وحقول النفط والغاز في سورية، عقب انتزاعها من تنظيم «داعش»، الذي كان يعتمد على الثروة النفطية السورية في تمويل نشاطاته. وتسيطر «قسد» على كل الآبار والحقول في محافظة الحسكة التي تضم حقولاً نفطية عدة، وكانت تنتج أغلب حاجات البلاد من هذه المادة، ومنها حقل الجبسة في ريف منطقة الشدادي في ريف الحسكة الجنوبي، الممتد حتى منطقة الهول في الريف الشرقي. كما تسيطر «قسد» على حقول رميلان في ريف مدينة القامشلي، التي تضم نحو 1322 بئراً، بالإضافة إلى معمل للغاز كان ينتج نسبة كبيرة من حاجات سورية من المادة قبل الثورة في عام 2011. ويوجد نحو 25 بئراً من الغاز في حقول السويدية بالقرب من رميلان.

وفي ريف دير الزور الشرقي، شمالي نهر الفرات، تسيطر «قسد» على حقول وآبار عدة، تُعدّ من أكبر الحقول في سورية للنفط والغاز، لعل أبرزها: حقل العمر النفطي، أكبر حقول النفط في سورية مساحة وإنتاجاً، ووفق مصادر مطلعة، كان يصل إنتاج الحقل قبل اندلاع الثورة إلى 30 ألف برميل يومياً، وسيطر عليه «داعش» في عام 2014، وتحول إلى أبرز مصادر تمويله قبل أن يخسره في أكتوبر/ تشرين الأول 2017. وتسيطر «قسد» على حقل التنك الواقع في بادية منطقة قبيلة الشعيطات، في ريف دير الزور الشرقي. وكان هذا الحقل ينتج نحو 10 آلاف برميل يومياً. وقد سيطرت عليه فصائل تابعة للمعارضة السورية أواخر عام 2012، قبل وقوعه بين يدي «داعش» في يوليو/ تموز 2014. وتسيطر «قسد» أيضاً على حقل كونيكو للغاز، في ريف دير الزور، الذي يضمّ أكبر معمل لمعالجة الغاز في سورية.

وكشفت مصادر مقرّبة من «الإدارة الذاتية» الكردية، أنه لا توجد إحصائيات دقيقة يمكن الركون إليها لمعرفة كمية إنتاج قوات «قسد» من النفط والغاز حالياً، مشيرة إلى أن قسماً من الإنتاج يذهب للاحتياجات الداخلية في منطقة شرقي نهر الفرات، وقسماً آخر تستفيد «الإدارة الذاتية» من عائداته المالية، فيما يذهب قسم ثالث إلى «الدولة السورية»، بموجب الاتفاق الذي أبرم مع الروس أواخر العام الماضي، موضحة أن دورية روسية تؤمن وصوله إلى مناطق النظام.

الاتفاق ليس جديداً وعلى الأغلب وُقّع مطلع العام الحالي

توتر واشنطن الحوار الكردي الكردي لتشكيل مرجعية واحدة

متابعة

هدنة أفغانستان: غني يمتنع عن إطلاق 400 من «طالبان»

بدأت هدنة أفغانستان بمناسبة عيد الأضحى أمس الجمعة، في اختبار للحوار المرتقب بين حركة «طالبان» والحكومة الأفغانية

بدأ وقف لإطلاق النار لمدة ثلاثة أيام بين الحكومة الأفغانية وحركة «طالبان»، أمس الجمعة، في أفغانستان، لمناسبة عيد الأضحى، في فترة راحة نادرة يأمل كثر بأن تؤدي إلى محادثات سلام تاريخية بين الجهتين. وهذه الهدنة التي ستستمر ثلاثة أيام، هي الثالثة خلال 19 سنة من الحرب. ووصف شاهين إدارة غني بأنها «عقبة في طريق السلام»، مضيفاً أن «طالبان» أفرجت عن 1005 من أفراد الحكومة وأفراد الميليشيات والعسكريين والشرطة. وقد أطلق سراح آخر السجناء يوم الخميس». وقال «لقد أطلقنا سراحهم جميعاً كبادرة حسن نية حتى يتمكنوا من قضاء أيام العيد مع عائلاتهم، وأعلنا أيضاً وقف إطلاق النار من أجل خلق مناخ ملائم لبدء مفاوضات أفغانية - أفغانية. ولكن من ناحية أخرى، فإن رئيس إدارة كابول (غني)، بدلاً من إزالة العقبات في طريق السلام والمفاوضات الأفغانية، الأفغانية، يخلق عقبات».

مدرجين على اللائحة الأصلية، التي تضم خمسة آلاف سجين، طلبت الحركة إطلاق سراحهم. وقد أفرجت سلطات كابول عن 4600 منهم، لكنها تتردد في إطلاق سراح الـ400 المتبقين الذين تعتبرهم بالغي الخطورة. وقال غني «لا أملك حق اتخاذ قرار بشأن الإفراج عن هؤلاء السجناء الـ400 المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة»، مضيفاً أن مجموعة من الوجهاء الأفغان «لويا جيرغا» ستقرر مصيرهم. إعلان غني من المؤكد أن يرجئ بدء المفاوضات بين الأطراف المتحاربة ويحبط جهود واشنطن لإنهاء الأعمال العدائية، حتى مع تقليص وجودها في أفغانستان. فقد رد المتحدث باسم الحركة سهيل شاهين، على الرئيس بقوله: «طالبان لن تقبل بدائل لـ5 آلاف طالباني الموجودين على القائمة المتفق عليها بعد سنة ونصف من المفاوضات مع واشنطن». ووصف شاهين إدارة غني بأنها «عقبة في طريق السلام»، مضيفاً أن «طالبان أفرجت عن 1005 من أفراد الحكومة وأفراد الميليشيات والعسكريين والشرطة. وقد أطلق سراح آخر السجناء يوم الخميس». وقال «لقد أطلقنا سراحهم جميعاً كبادرة حسن نية حتى يتمكنوا من قضاء أيام العيد مع عائلاتهم، وأعلنا أيضاً وقف إطلاق النار من أجل خلق مناخ ملائم لبدء مفاوضات أفغانية - أفغانية. ولكن من ناحية أخرى، فإن رئيس إدارة كابول (غني)، بدلاً من إزالة العقبات في طريق السلام والمفاوضات الأفغانية، الأفغانية، يخلق عقبات».

في المقابل، كشف تقرير رسمي أميركي نشر الجمعة أن العنف في أفغانستان «يبقى مرتفعاً بشكل غير معتاد رغم مفاوضات السلام مع حركة «طالبان»، لافتاً إلى ارتفاع كبير في عدد الضحايا المدنيين في الفصل الثاني من العام الحالي. وأفاد مكتب المفتش العام الخاص لإعادة إعمار أفغانستان (سيغار) التابع للكونغرس، أن «الهجمات التي أطلقها العدو تبقى أعلى بكثير من المعدل التاريخي». المسجل من الأول من إبريل/نيسان إلى 30 يونيو/ حزيران الماضيين. ولم تشن حركة «طالبان» أي هجوم على قوات التحالف الدولي، لكنها هاجمت الجيش الأفغاني في مناطق عدة، حسبما أوضح مكتب المفتش العام، الذي لا يملك حق نشر عدد هجمات الحركة منذ أن وقعت الولايات المتحدة اتفاقاً معها في 29 فبراير/شباط الماضي في العاصمة القطرية الدوحة.

الأسبوع الممتد بين 14 يونيو و21 منه كان الأعنف في 19 عاماً

ونقلاً عن معلومات من الحكومة الأفغانية، أوضح التقرير أن الأسبوع الممتد من 14 إلى 21 يونيو الماضي «كان الأكثر دموية منذ 19 عاماً» مع تسجيل 422 هجوماً ضد الجيش الأفغاني في 32 ولاية، ما أدى إلى سقوط 291 قتيلاً و550 جريحاً. وطاولت الهجمات أيضاً المدنيين، وبحسب أرقام التحالف، فقد قُتل 711 مدنياً وجُرح 1374 آخرون. وقد ارتفع عدد الضحايا المدنيين حوالى 60 في المائة في الفصل الثاني، مقارنة مع الأشهر الثلاثة السابقة، و18 في المائة مقارنة مع الفترة نفسها قبل سنة. وأشار التقرير إلى وثيقة صادرة عن وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) تعتبر أن «حركة طالبان تعتمد معياراً في استخدام العنف يؤدي إلى ترهيب وإضعاف الجيش والحكومة الأفغانيين، لكن يبقى على مستوى تعتبره متوافقاً مع الاتفاق الموقع مع الولايات المتحدة، على الأرجح لتشجيع انسحاب أميركي وخلق ظروف تكون مؤاتية لهم» بعد هذا الانسحاب. وينص الاتفاق الموقع بين الولايات المتحدة و«طالبان» على انسحاب القوات الأجنبية من أفغانستان بحلول مايو/أيار 2021 في مقابل ضمانات أمنية من جانب الحركة وفتح مفاوضات سلام مع كابول، والتي كان مفترضاً أن تبدأ اعتباراً من الأسبوع المقبل.

جدارية في كابول تُحذّر اتفاق اميركا و«طالبان» (فرانس برس)

(أسوشييتد برس، فرانس برس)

تقرير

الانسحاب الأميركي من ألمانيا: هل تعزز أوروبا دورها؟

مع سحب 12 ألف جندي أميركي من ألمانيا، كانت الأخيرة تتحدث عن ضرورة سعي أوروبا لحماية أمنها، مقابل ترحيب بولندي باستقبال الأميركيين

تتفاعل قضية سحب الولايات المتحدة 12 ألفاً من جنودها من ألمانيا، في خطوة وضعتها الإدارة الأميركية كجزء من خطة أوسع لإعادة نشر القوات الأميركية حول العالم للتعامل مع التهديدات التي تشكلها روسيا والصين. وبينما لاقى نشر بعض هذه القوات في بولندا ترحيباً من السلطات المحلية، كانت برلين تتحدث عن ضرورة سعي أوروبا لضمان أمنها، وسط قلق من الاعتماد على الدعم الأميركي. وأعلن وزير الدفاع البولندي ماريوس بلاشزاك أمس الجمعة أن واشنطن ستنشر ألف جندي على الأقل في بولندا. وقال بلاشزاك لإذاعة «بيدينكا» العامة «ستكون لدينا قيادة أميركية في بولندا. ستشرف هذه القيادة على الجنود المنتشرين في الخاصرة الشرقية لحلف شمال الأطلسي». وتابع «ستكون المركز الأهم للقوات البرية في منطقتنا»، مشيراً إلى أن وارسو وواشنطن أبرمتا اتفاقاً للتعاون العسكري. وتابع الوزير البولندي «سنوقّع قريباً اتفاقاً نهائياً مع الأميركيين». وكان وزير الدفاع الأميركي مارك إسبر قد أفاد الأربعاء بأن البنتاغون سيعيد 6400 عسكري من ألمانيا وسينقل نحو 5600 إلى دول أخرى في حلف الأطلسي بينها إيطاليا وبلجيكا. ومن شأن الانسحاب الأميركي أن يخفض عدد العسكريين في ألمانيا إلى نحو 24 ألفاً. وشدد إسبر على أن الخطوة جزء من خطة أوسع لإعادة نشر القوات الأميركية حول العالم للتعامل بشكل أفضل مع التهديدات الرئيسية التي تشكلها روسيا والصين.

في غضون ذلك، كانت وزيرة الدفاع الألمانية إنغريت كرامب كارينباور تصف سحب القوات الأميركية من بلادها بـ«المؤسف»، معتبرة أن هذه الخطوة تؤكد ضرورة قيام أوروبا بالمزيد من أجل أمنها. وأضافت في بيان أمس «لا تغيب المصالح الألمانية والأوروبية عن تفكيرنا. الحقيقة أن حياة طيبة في ألمانيا وأوروبا تعتمد بشكل متزايد على كيف نضمن أمننا بأنفسنا». وقالت إنها تأمل في استخدام ولاية ألمانيا الحالية للرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي للمساعدة في إحراز تقدم في سياسة الأمن والدفاع. وأعلنت أنها ستعقد محادثات بعد انتهاء الصيف مع رؤساء حكومات الولايات الألمانية المتضررة من الخطط الأميركية للنظر كيف يمكن أن تساعد القوات المسلحة الألمانية تلك المناطق. وقالت: «في ما يتعلق بالخطط المؤسفة لسحب القوات الأميركية، سأدعو في بداية الدورة البرلمانية بعد الصيف رؤساء حكومات الولايات المتأثرة لمناقشة كيف يمكن للجيش دعم المناطق المتأثرة».

في غضون ذلك، اعتبر رولف موتسينيش، وهو شخصية بارزة في حزب صغير في الائتلاف الحاكم في ألمانيا، الاشتراكيين الديمقراطيين من يسار الوسط، أن «التعاون في مجال التسلح سيتعين تقييمه بشكل جديد». وقال موتسينيش، رئيس المجموعة البرلمانية للحزب، لصحيفة محلية، إن «النزوة والضغط لا يمكن أن يكونا «أساساً للعمل معاً في شراكة». وأثارت تعليقاته انتقادات من حزب المستشارة أنجيلا ميركل. وقال النائب عن الحزب رودريش كيسفيتر لوكالة الأنباء الألمانية (د ب ا) «لا يوجد بديل مناسب وبأسعار معقولة حتى الآن» في أوروبا لمنتجات التكنولوجيا العالية لصناعة الدفاع الأميركية. وجادل بأن هناك أيضا ضوابط وتوازنات على ترامب في الولايات المتحدة.

وفي سياق المخطط الأميركي لسحب الجنود وإعادة توزيعهم في أوروبا، نقلت وكالة «رويترز» عن ثلاثة مسؤولين سابقين أن الولايات المتحدة ستستغرق سنوات لنقل قيادتها العسكرية الرئيسية في أوروبا من ألمانيا إلى حيث مقر حلف شمال الأطلسي في بلجيكا، وأن تحديث المنشآت سيكون باهظ الكلفة. وقال المسؤولون إن «تنظيم وترشيد» الوجود العسكري الأميركي في أوروبا أمر منطقي بعض الشيء من الناحية الاستراتيجية. وقال الجنرال الأميركي المتقاعد بن هودجز، الذي كان قائدا لقوات الجيش الأميركي في أوروبا من 2014 إلى 2017 «ليس هذا الأمر مثل فك خيمتك ونقلها إلى معسكر مختلف». وقال جيمي شيا المسؤول الكبير السابق في حلف الأطلسي ويعمل الآن في مركز أبحاث أصدقاء أوروبا في بروكسل إن المباني الموجودة في مقر قيادة الحلف «ترجع إلى الستينيات... الموقع بحاجة لإعادة بنائه». واستغرق بناء المقر الرئيسي الجديد لحلف الأطلسي الذي انتقل إليه مسؤولو الحلف في 2018 عقدين من التخطيط والإنشاء. وتسبب التأخير في تكاليف تجاوزت المليار دولار.

دعوات ألمانية لإعادة تقييم التسلّح من الولايات المتحدة

(فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

خاص

استقطاب مقاتلين عشائريين

فصائل عراقية توسع قاعدة الرفض للوجود الأميركي

تعمل فصائل عراقية موالية لإيران على توسيع الدائرة الرافضة للوجود الأميركي، عبر جذب مقاتلين من «الحشد العشائري» لجعل هذه القضية ذات طابع وطني، وسط تحذير من خطر المشروع

بغداد ـ عادل النواب
الأنبار ـ محمد علي

يحذر مسؤولون في محافظتي الأنبار وصلاح الدين غرب وشمالي العراق، من زج مدن المحافظتين في معترك التصعيد الأمني والسياسي الجاري في العراق منذ أشهر حول مسألة الوجود العسكري الأميركي في البلاد، والهجمات المتصاعدة من قبل الفصائل المسلحة الموالية لإيران ضد مصالح ومعسكرات تضم تلك القوات، وذلك بسبب ما يؤكدون أنه مشروع لفصائل مسلحة موالية لطهران تتواجد ضمن خارطة انتشار فصائل «الحشد الشعبي»، في المدن المحررة شمال وغربي البلاد، تعمل عليه منذ أشهر، لكسب مقاتلين عشائريين ضمن «الحشد العشائري»، كأجنحة مساندة لتلك الفصائل في موقفها الحالي الرافض للوجود الأميركي في العراق، وقد تستخدمها في تنفيذ عمليات وأنشطة أمنية ضد الوجود الأجنبي منها.

وبحسب المعلومات التي كشفها مسؤولون محليون وأكدها جنرال عراقي بارز في قيادة عمليات الأنبار ضمن مديرية الاستخبارات العسكرية، لـ«العربي الجديد»، فإن الهدف هو منح قضية رفض الوجود الأميركي طابعاً وطنياً من خلال تقديم فصائل مسلحة من العشائر العربية السنّية جهات رافضة للقوات الأميركية ومهددة بالعمل المسلح ضدها، حتى لا يبقى الأمر مقتصراً على الفصائل الشيعية المرتبطة بإيران.

ثلاثة مسؤولين محليين في الأنبار وصلاح الدين، أحدهم في مدينة حديثة والآخر في مدينة القائم والثالث في بلدة مكيشيفة قرب سامراء ضمن محافظة صلاح الدين، تحدثوا مع «العربي الجديد»، في أوقات متفاوتة من شهر يوليو/تموز الماضي، عن كسب فصائل مسلحة موالية لإيران أبرزها «كتائب حزب الله» و«النجباء»، لعشرات المقاتلين المحليين العشائريين في مناطق عدة بصورة تأخذ طابع خلايا أو أجنحة مسلحة محلية تعمل لصالح تلك الفصائل، لا سيما في مناطق غرب الأنبار التي تبدأ من البغدادي، 12 كيلومتراً عن قاعدة «عين الأسد»، والتي تتواجد فيها القوات الأميركية، وكذلك بلدة القائم الحدودية مع سورية. وقال أحد المسؤولين الثلاثة، في اتصال هاتفي من محافظة الأنبار مع «العربي الجديد»، في 13 يوليو الماضي حول الموضوع، إن «الحصول على حظوة لدى «كتائب حزب الله» أو أي من الفصائل المسلحة المرتبطة بإيران يعادل منصباً في الحكومة العراقية، وهذا سر قبول الكثيرين بأن يكونوا ضمن أي مشروع تلك الفصائل». وأضاف أن «الفصائل الولائية تعمل منذ أشهر عدة على إيجاد مقاومة عربية سنّية ضد الوجود العسكري الأميركي من داخل الحشد العشائري، وقد حصلت عليها بالفعل»، محذراً من أن «المشروع يهدد استقرار المناطق المحررة بالتأكيد ومدعوم من إيران، ولا اعتقد أن حكومة مصطفى الكاظمي لا تعلم به». و«الولائية» مصطلح يطلق في العراق على الفصائل المسلحة الموالية لإيران لتمييزها عن تلك التي ترتبط بالعتبات الحسينية والعباسية.

وبحسب المسؤول ذاته، فإن «مسلحين محليين من العشائر تم تجنيدهم فعلاً لصالح تلك الفصائل على شكل خلايا أو جماعات صغيرة داخل الحشد العشائري ضمن مشروع خلق أجنحة محلية مسلحة لتلك الفصائل تتبنى مواقف ضد القوات الأميركية بهوية عربية سنّية وتهدد باستهدافها، وقد نسمع في الفترة المقبلة الإعلان عن جبهة أو فصيل مسلح يقدّم نفسه بهوية سنّية ويشابه بالطرح الفصائل المسلحة المرتبطة بإيران»، مستدركاً «هذا التحرك يحرم سكان هذه المناطق من فرصة التنعم باستقرار جيد».

الهدف هو منح قضية رفض الوجود الأميركي طابعاً وطنياً

تخوف من تداعيات المشروع على استقرار المدن المحررة

وتحدث مسؤول آخر من محافظة صلاح الدين لـ«العربي الجديد» عن عقد لقاء نهاية يونيو/حزيران الماضي في فندق بحي الكرادة بالقرب من شارع أبو نواس وسط بغداد، ضم شخصيات محلية وعشائرية غالبيتها مغمورة من عدة مناطق محررة غرب وشمال البلاد، وحضرته شخصيات في فصائل مسلحة بارزة وبمشاركة شخصية سياسية من نينوى مقربة من «الحشد الشعبي»، وكان نائباً في البرلمان عن الدورة السابقة، تم الاتفاق خلاله على «خلق جبهة مشتركة ضد الوجود الأميركي ودعم السيادة العراقية وعدم ترك مهمة رفض الوجود الأميركي لمكون واحد». وأكد أن عملية التحشيد من قبل القوى المقربة من إيران مستمرة في مناطق شمال وغرب العراق ضد الوجود الأميركي، لافتاً إلى أن «الموضوع أكبر من كونه مبادرة أو فكرة لفصيل أو اثنين، بل هو مشروع كبير للتحشيد داخل العراق ضد الولايات المتحدة، بعد أن اقتصرت المطالبات الأخيرة الرافضة للقوات الأميركية على فصائل مسلحة محسوبة على إيران، وصدور مواقف كردية وسنّية رافضة أو متحفظة على مشروع مدعوم إيرانياً لإخراج القوات الأميركية من العراق»، في إشارة منه إلى أن مشروع التحشيد الحالي تتبناه إيران.

وألمح إلى دور للقيادي في «حزب الله» اللبناني محمد الكوثراني من خلال علاقاته مع قيادات سياسية عربية سنّية، لتبني مواقف أكثر وضوحاً وأقرب لموقف الفصائل المسلحة من الوجود الأميركي.

المتحدث باسم مجلس عشائر نينوى، مزاحم الحويت، قال لـ«العربي الجديد» إن «الأجنحة المحلية ستكون أدوات لأي مواجهة محتملة في تلك المناطق وغطاء سياسياً بالتأكيد، والأكثر ممن انخرط في المشروع معروفون محلياً»، مضيفاً أن «الموضوع بشكل تهديداً وخطورة على استقرار المدن المحررة وحتى إعمارها وتطويرها». واعتبر أن «خلق أجنحة مسلحة من داخل الحشد العشائري متخادمة مع الفصائل المرتبطة بإيران في مناطق غرب وشمال العراق أنجز فعلاً، ويتعدى موضوع التحشيد ضد الأميركيين إلى ملفات أخرى مثل الانتخابات المقبلة».

في المقابل، رد المسؤول في منظمة «بدر» في محافظة الأنبار، قصي الأنباري، على هذه المعلومات في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، بأن كل أفراد «الحشد العشائري» يعملون وفقاً لتوجيهات القائد العام للقوات المسلحة رئيس الوزراء، أما «أنباء الكسب أو التجنيد غير صحيحة ولا أصل لها». لكنه عاد للقول إن «العشائر السنّية هي أول من رفض الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003 ورفع السلاح بوجهها، ولهذا لا تحتاج تلك العشائر أي تجنيد من أي جهة حتى تكون ضد الاحتلال الأميركي فهي ضده». وأضاف أن «الجهات والشخصيات العربية السنّية المؤيدة لبقاء القوات الأجنبية في العراق، لا تمثل الشارع السنّي، الذي يرفض أي قوة محتلة أجنبية، كما أن هناك تنسيقاً واتصالاً بين العشائر، وفصائل المقاومة لتوحيد وتنسيق المواقف والجهود لرفض أي قوة محتلة مهما كانت هويتها».

تؤكد الفصائل وجود تنسيق مع العشائر (Getty)

شرق غرب

النظام يقصف ريف إدلب الجنوبي

قصفت قوات النظام السوري بلدات ريف إدلب الجنوبي، شمال غربي سورية، أمس الجمعة. وذكرت مصادر محلية أن قوات النظام قصفت بالمدفعية الثقيلة قريتي قوقفين والموزرة في ريف إدلب الجنوبي. كما طاول القصف قرى وبلدات القطيرة وكنصفرة وسفوهن وفليفل، جنوبي إدلب أيضاً، وسط تحليق طائرتين مروحيتين في أجواء ريف إدلب الجنوبي الشرقي، وهبوط إحداهما في قرية معردبسة، بريف إدلب الشرقي.

(العربي الجديد)

درعا: تظاهرة ضد النظام وتوترات أمنية

شارك العشرات في ريف درعا الشرقي، جنوبي سورية، أمس الجمعة، في تظاهرة ضد النظام، للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين من سجون قوات النظام وطرد الميليشيات الإيرانية من سورية. من جهة أخرى، أطلق مسلحون مجهولون النار على رجل وابنه، مساء أول من أمس الخميس، في مدينة جاسم بريف درعا الشمالي، ما أدى إلى إصابتهما بجروح خطيرة، وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان.

(العربي الجديد)

البرهان: الظروف استثنائية

أعلن رئيس مجلس السيادة الانتقالي في السودان الفريق أول عبد الفتاح البرهان، أمس الجمعة، أن بلاده تمر بظروف استثنائية فرضها واقع الانتقال الحالي وسعيها نحو بناء دول المؤسسات. وجاء ذلك في خطاب وجهه للشعب السوداني بمناسبة عيد الأضحى، شدّد فيه على أهمية العمل من أجل ترسيخ مبادئ النهج الديمقراطي، من خلال الممارسة المسؤولة التي تضع الوطن فوق الجميع.

(العربي الجديد)

«حميدتي»: نزاعات السودان مصطنعة

حذّر نائب رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول محمد حمدان دقلو «حميدتي» (الصورة)، أمس الجمعة، من مغبة استمرار الاقتتال القبلي في دارفور وعدد من ولايات السودان. وأتهم «حميدتي»، أثناء مخاطبته لمعسكر تابع لقوات الدعم السريع بأم درمان، غربي العاصمة الخرطوم، جهات لم يسمها، بزرع الفتنة وتصفية الحسابات وعرقلة جهود السلام وذلك وفقاً لمنهج مدروس تنفذه جهات داخلية، مبيناً أن كل النزاعات القبلية في كل من دارفور وكردفان وشرق السودان مصطنعة. وكان إقليم دارفور قد شهد توترات أمنية كبيرة أخيراً.

(العربي الجديد)

اشتباكات أفغانية ـ باكستانية

كشف مسؤولون أفغان، أمس الجمعة، أن نيران مدفعية أطلقتها باكستان عبر الحدود، قتلت 15 مدنياً على الأقل في أفغانستان، أول من أمس الخميس، ما دفع كابول إلى وضع قواتها البرية والجوية في حالة تأهب. جاء القصف المدفعي بعد اشتباكات بين قوات الأمن الباكستانية والأفغانية عند معبر شامان. سبين بولداك المغلق، حيث كانت الحشود تنتظر على الجانبين للعبور قبل عيد الأضحى. وقالت وزارة الدفاع الأفغانية في بيان: «إذا واصل الجيش الباكستاني هجماته الصاروخية على الأراضي الأفغانية، فسوف يواجه رداً من الجيش الأفغاني».

(رويترز)

قضية

مع انتهاء معركة محاولة سحب الثقة من رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي، وإفشال محاولة الانقلاب على الديمقراطية من قبل المعسكر المعادي للثورة ومكتسباتها، ينتظر أن تواجه تونس مزيداً من التحديات خلال الفترة المقبلة، لعل أبرزها انعكاسات التجديد للغنوشي على المشهد البرلماني ومحاولة الحفاظ على الاستقرار السياسي. ويضاف إلى كل ذلك تحدي تشكيل الحكومة الجديدة من قبل رئيس الوزراء المكلف هشام المشيشي، مع ما يعنيه ذلك من حسابات سياسية وترجيح ولادة تحالفات جديدة

تونس: حسابات «النهضة»

تحالفات جديدة ما بعد إسقاط الانقلاب على الغنوشي

نجحت «النهضة» في تخطي تحد مهم (فتحي بلعيد/فرانس برس)

ترجيح تطور العلاقة بين حركة النهضة و«قلب تونس»

قيادي في «النهضة» يدعو للعمل على تجاوز الانقسام

تونس ـ **وليد التليلي**

يمكن اعتبار سقوط لائحة سحب الثقة من رئيس البرلمان التونسي، رئيس حركة «النهضة»، راشد الغنوشي، نقطة تحوّل مهمة في التجربة التونسية، وستحدد الخيارات ما بعدها مدى قدرة هذه التجربة على الصمود أمام تحديات الداخل الوطني من جهة، وأمام الاستهداف من المعسكر المعادي للثورات العربية، من جهة أخرى. وعلى امتداد أسابيع، لم يهدأ الإعلام الإماراتي والمصري والسعودي في استهداف التجربة التونسية وحركة «النهضة» ورئيسها، في مسعى لضرب أحد أساسات الانتقال الديمقراطي ومحاولة إعادة تشكيل المشهد التونسي من جديد عبر إقصاء «النهضة» من رئاسة البرلمان ثم من الحكومة. وربما لاحقاً إطلاق ما يسميه الفرنسيون «ملاحقة السحرة» أي فتح الملفّات وتصفية الحسابات في اتجاه عملية استئصالية يمكن أن تقود البلاد إلى حالة احتراب أهلي، وإسقاط هذه التجربة نهائياً بعدما صمدت في وجه كل المصاعب.

وعلى الرغم من كل ذلك، جاءت النتيجة عكسية، وانتصرت الديمقراطية التونسية مرة أخرى، ولم يكن أحد داخل البرلمان وخارجه يعرف نتيجة التصويت حتى اللحظة الأخيرة، وقال الغنوشي بعد الجلسة الخميس «لا أحد هناك قناعة انقشعت بعد ما راوه من حزب التيار الديمقراطي الذي عرف بمناهضة الفساد كشعار بخصوص قضية تضارب المصالح وأيضاً بعد رفع كل التحفظات عليه من قبلهم مقابل تخليهم عن النهضة، ما أدى إلى أن جسم النهضة أصبح قابلاً بشكل أصابع تُرفع أو أوراق تحصى أفضل ألف مرة من الانقلابات. أن تكتم نتيجة سياسية ما أنفاس الناس لأطول من أسبوع فهذا مؤشر مهم وإحساس لن ينتاب شعوباً لقرون قادمة. لا شك أن البلاد تحتاج إلى مرحلة جديدة تنهي مرحلة الاحتقان والتنافي».

وأكد القيادي في «النهضة»، سامي الطريقي، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن تونس مرت بإحدى أهم تجاربها الديمقراطية وذلك من خلال التصويت على الثقة برئيس برلمانها، ولكن الصندوق صوّت لصالح الاستقرار في عهد العاهل المغربي محمد السادس، تحدياً صعباً للدولة وللأحزاب بمختلف تلويناتها، على اعتبار أن أي عزوف عن التوجه إلى صناديق الاقتراع سيعيد إلى الأذهان سيناريو انتخابات 2007 من تدنّي نسبة المشاركة إلى 37 في المائة، بل سيوجه ضربة موجعة إلى المسار الإصلاحي الذي انتهجه المغرب منذ الربيع العربي.

صحيح أن لا أحد من مصلحته تكرار سيناريو 7 سبتمبر/أيلول 2007، في ظل التحديات التي تواجه البلد والدولة والأحزاب مجتمعين، بيد أن الواقع السياسي المعيش منذ اعتماد دستور المملكة الجديد في 2011 يشير إلى استمرار السلوكيات والأسباب نفسها التي لا تغري الناخبين بالمشاركة. وفي موازاة تحدي العزوف عن المشاركة، يبرز تحدٍ ثان في وجه الدولة والأحزاب السياسية حول كيفية رفع منسوب ثقة المواطنين في الأحزاب وهيئات الوساطة وفي الانتخابات كآلية ديمقراطية، ولا سيما في ظل وجود أزمة ثقة في العملية السياسية والانتخابية، كما في القوى السياسية المرتبطة بها. وعلى الرغم مما جاء به الدستور الجديد، والمقتضيات القانونية المنظمة للحياة الحزبية، لم يتمكّن الفاعل الحزبي من القطع مع الماضي، إذ ما زال فقدان الثقة من قبل المواطنين قائماً في ظل واقع حزبي يتميز بتغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة، وعدم القدرة على القيام بالأدوار الدستورية المتمثلة في تأطير المواطنين وتكوينهم سياسياً، ما يجعل الناخب أمام واقع سياسي لا يغري على الإقبال على صناديق الاقتراع.

ضمن هذا السياق، تبرز الحاجة الماسة إلى توفير الشروط السياسية لتعزيز الثقة الجماعية في مسار التحول الديمقراطي، من خلال إحداث انفراجة سياسية وحقوقية وتحقيق المصالحة مع المواطن سياقها الأول عند تشكيل حكومة الحبيب الجملي ليس إلا فاصلاً لا يمكن العودة إليه، وإن العلاقة بالدستارة، باستثناء من ينسب نفسه لهم وهو بعيد عن منهجهم، يجب أن تتعمّق، كما أن الحركة تحتاج إلى الخروج عما يمكن أن يعزلها».

ولفت إلى أن الغنوشي ثبت على خطه التوافقي على الرغم من سقوط الانتخابات ودفع ثمناً غالياً، إذ سقطت حكومة المجلس وكان يمكن مرورها لو استمر التوافق الذي بدأ مع «قلب تونس» في انتخابات رئاسة البرلمان ومنصب نائب الرئيس الأول في شخص سميرة الشواشي. وأشار إلى «أهمية بقاء الغنوشي في شخصه وصفته كعامل توازن مهم باعتباره عنواناً للتوافق وتماسك مؤسسات الدولة من دون غلبة مؤسسة على أخرى او بالأحرى تغول واحدة على الأخرى»، من جهته، قال القيادي في «النهضة»، وزير الخارجية الأسبق رفيق عبد السلام، في حوار إذاعي، إن «هناك التفافاً كاملاً من كلي لهذه العلاقة». ونبّه الطريقي إلى أن الغنوشي خرج من هذه المعركة بنتيجتين، أولاهما صحة خطه السياسي حين تمسك بحكومة وحدة وطنية منذ البداية بينما دعته قواعد «النهضة» وبعض قياداتها إلى عكس ذلك، والثانية ببعث برسالة إلى الجميع بأن «النهضة» متماسكة وهي جسم واحد ملتف حول قيادته على الرغم من بعض الخلافات الداخلية. واردف «لكن هذا لا يمنع الحركة من استيعاب أخطائها، فما عرفته في أبناء حركة النهضة حول الغنوشي... الجسم النهضوي موحد حوله والغنوشي سيظل في قيادة الحركة بغض النظر عن الموقع لأن تونس والنهضة في حاجة لراشد الغنوشي». وأضاف أن «هناك قوى كثيرة تتربص وأطراف دولية وإقليمية تريد ضرب استقرار تونس ومجرد وجود برلمان تونسي حر يزعجها... مجرد وجود انتخابات نزيهة يزعج بعض الدول التي ليس لديها معنى لمفهوم البرلمان المنتخب أو الانتخابات النزيهة... عندما نشاهد المحاولات المنهجية لإرباك عمل مجلس النواب ومحاولة ترذيل المؤسسة البرلمانية فهذا لا يمكن إلا أن نضعه في خانة التآمر والتربص بالديمقراطية التونسية... لذلك يجب الحفاظ على استقرار البرلمان وعدم ترك المجال لبعض القوى لضرب استقراره».

أما النائب، القيادي في «النهضة»، سمير ديلو، فدعا أعضاء مجلس النواب إلى طي صفحة لائحة سحب الثقة من رئيس البرلمان والعمل على بناء الثقة من جديد لتجاوز الانقسام الحاصل. وشدّد في حوار إذاعي على أن «ما حصل في مجلس النواب هو تمرين متقدم جدا في الانتقال الديمقراطي وكل من شارك فيه هو شريك في الانتقال الذي يصنع الاستثناء التونسي».

كما دعا القيادي في «النهضة»، وزير الحكم المحلي، لطفي زيتون، إلى البحث عن «توافق تحميه موازين قوى على الأرض، والمدخل إلى ذلك هو دراسة ونقد تجربة التوافق الأولى (مع الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي) والوقوف على مكامن ضعفها». وبرأيه «يقع على النهضة اليوم، باعتبارها الحزب الأول، العبء الأكبر في تقديم ما يحتاجه هذا التوافق من مقدمات، هذا إلى ما ينتظرها من العمل الشاق على استعادة قدرتها على التطبيع المجتمعي والتفاعل أكثر لاستعادة التوازن داخل الرأي العام الوطني».

ويبدو أن الغنوشي قد تنبّه إلى هذه الأصوات التي حذرت من هذا الوضع حتى قبل الانتخابات الماضية، ووجه رسالة بعد جلسة التصويت، أكد فيها حرص «النهضة» على مواصلة التعاون مع الرئيس قيس سعيّد، الذي اعتبر أنه يشكل رمز وحدة الدولة التونسية. وأشار أيضاً إلى أن الحركة ملتزمة بدعم رئيس الحكومة المكلف، هشام المشيشي، لتأمين كل ظروف النجاح لحكومته المقبلة. وهو ما يتعيّن على «النهضة» أن تبادر به سريعاً، لأن فتح جبهات مع الجميع والتصارع معها على كل الواجهات سيزيد في هشاشة الوضع ويعقّد وضع البلاد في حقل الألغام الذي تفرضه الظروف الاقتصادية الخانقة، والإقليمية المتوترة، والقوى المتربصة بالثورة، التي تجد في حالات الضعف والانقسام مجالاً خصباً للتحرك وتوجيه ضرباتها.

ومع انتهاء هذا التحدي، يفتح التونسيون بعد عيد الأضحى تحدياً جديداً هو تشكيل الحكومة التي سيرأسها هشام المشيشي، ويبدو أنه أرجأ حواره مع الأحزاب حتى تظهر نتيجة التصويت في البرلمان وما سيترتب عليها من توازنات جديدة. وبدا المشيشي بلقاء المنظمات والشخصيات الوطنية، في انتظار أن يفصح عن نواياه بخصوص شكل هذه الحكومة ومكوناتها، وسيكون هو الآخر أمام مهمة معقدة بالنظر إلى حالة الانقسام التي تطبع الساحة التونسية وحجم المهام الصعبة التي تنتظره على المستويات الاجتماعية والاقتصادية.

المشيشي: الحكومة للجميع

اكد رئيس الوزراء المكلف هشام المشيشي (الصورة)، امس الجمعة، ان المشاورات الخاصة بتشكيل الحكومة الجديدة لا تزال متواصلة. وقال المشيشي، في تصريح لإذاعة «شمس اف ام» التونسية، انه يامل ان تكون الحكومة الجديدة لكل التونسيين وترضي تطلعاتهم التي ينتظرونها منذ فترة طويلة. كما اشار وزير الداخلية في حكومة تصريف الاعمال الى ان المسالة الاقتصادية والاجتماعية من اولويات الحكومة المقبلة.

شرق غرب

تايوان: وفاة الرئيس الذي ارسى «الاستقلال»

توفّي رئيس تايوان السابق لي تينغ هوي (الصورة)، عن عمر 97 عاماً، وهو الذي حكم البلاد بين 1988 و2000. وكانت الصين قد اتهمت لي تينغ هوي بالتمهيد لاستقلال تايوان برفضه الاعتراف بـ«مبدأ الصين الواحدة». وأدخل الرئيس الراحل خلال حكمه إصلاحات سياسية واسعة، بينها انتخاب برلمان جديد وتنظيم انتخابات رئاسية بالاقتراع العام. وأشادت الرئيسة الحالية لتايوان، تساي إينغ وين، برجل «لا يعوّض». وفي بكين اكتفى مكتب الشؤون التايوانية بالتذكير بأن استقلال الجزيرة «في طريق مسدود».

(فرانس برس)

الصين ترحب بتأجيل انتخابات هونغ كونغ

أعلنت رئيسة السلطة التنفيذية في هونغ كونغ كاري لام، أمس الجمعة، إرجاء الانتخابات التشريعية التي كانت مقررة في سبتمبر/ أيلول المقبل بسبب ارتفاع عدد الإصابات بفيروس كورونا. وجاء إعلان كاري لام بعد ساعات من تأكيد جوشوا وونغ، أحد قادة الحركة المطالبة بالديمقراطية، أن الحراك سيواصل الكفاح ضد القمع. في المقابل، أكدت الصين أنها تؤيد قرار تأجيل الانتخابات، معتبرة أن ذلك «ضروري للغاية وقانوني».

(فرانس برس)

«القاعدة» يتبنى هجوما قتل فيه فرنسي في مالي

أعلنت جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين»، التحالف المرتبط بـ«القاعدة» في منطقة الساحل، مسؤوليتها عن الهجوم الانتحاري الذي أودى بحياة جندي فرنسي في شمال مالي في 23 يوليو/ تموز الماضي. وأوضحت الجماعة في بيان، أنها استهدفت معسكرا فرنسيا يقع قرب بلدة غوسي. وذكر البيان أن مقاتلين إسلاميين فجروا مركبتين قرب بوابات الوصول إلى القاعدة للسماح لثالثة بالدخول وتفجيرها.

(فرانس برس)

الكرملين يطالب بيلاروسيا بالإفراج عن المرتزقة

طالب الكرملين بالإفراج عن 33 روسياً موقوفين في بيلاروسيا ومتهمين بأنهم أرادوا تنظيم «أعمال شغب كبيرة» في البلاد. وأكد المتحدث باسم الكرملين ديمتري بيسكوف (الصورة)، أمس، أن هؤلاء الروس يعملون لحساب شركة أمن خاصة، لكن من دون تسميتها، وأنهم كانوا يعبرون من بيلاروسيا للذهاب إلى تركيا نحو وجهة غير معروفة. وشدد على أنه «لم يكن هناك أي شي غير قانوني بشأنهم».

(فرانس برس)

واشنطن تطالب بملاحقة باكستاني قتل أميركيا

طالبت الولايات المتحدة السلطات الباكستانية بالتحرك على خلفية مقتل مواطن أميركي يواجه تهماً بالتحديد داخل محكمة في باكستان. وقالت الخارجية الأميركية إنها شعرت «بالصدمة والحزن والغضب» بسبب مقتل طاهر أحمد نسيم، الذي كان يعيش في ولاية إلينوي الأميركية قبل أن يستدرج، بحسب واشنطن، إلى باكستان. وبينما كانت الشرطة ترافقه إلى المحكمة، الأربعاء، في مدينة بيشاور، أطلق عليه رجل النار فقتله على الفور.

(فرانس برس)

تقرير

المغرب: 5 تحديات تواجه انتخابات 2021

على الرغم من عدم وجود رهانات سياسية كبيرة على الانتخابات المغربية عام 2021، يبقى مصيرها مرتبطاً بالتغلب على العديد من التحديات

الرباط ـ **عادل نجدي**

في الوقت الذي يُنتظر فيه استئناف الجولة الثالثة من المشاورات السياسية بين وزارة الداخلية والأحزاب المغربية تحضيراً لانتخابات 2021 مباشرة بعد عطلة عيد الأضحى، تسود أجواء من الترقب من قبل مختلف الفاعلين السياسيين لما ستسفر عنه تلك المشاورات من نتائج في ظل وجود تحديات ضاغطة تفرض تجاوز المشاكل في المشهد السياسي وتعزيز المسار المؤسساتي والديمقراطي بإرجاع ثقة المواطنين فيه. وتأتي الانتخابات في ظل سياق سياسي مختلف عن سابقاتها، أبرز سماته وضع اقتصادي واجتماعي صعب فرضه تفشي فيروس كورونا، واستحقاقات مستقبلية تخص على وجه الخصوص تطبيق النموذج التنموي الجديد الذي يجري التحضير له حالياً، وكذلك نظام الجهوية الموسعة. كما تأتي الانتخابات المنتظرة صيف العام المقبل في سياق سياسي دقيق وصعب يتسم بفقدان المواطن الثقة في العملية السياسية والانتخابية.

ولئن كانت رهانات مختلف الفاعلين، قبل نحو عام من الموعد الانتخابي، تختلف بحسب موقعهم السياسي وطموحاتهم، فإن مصير الانتخابات، التي سيتم خلالها تجديد كافة المؤسسات المنتخبة الوطنية والمحلية والمهنية، من مجالس جماعية ومجالس إقليمية ومجالس جهوية وغرف مهنية، علاوة على انتخابات ممثلي المأجورين، ثم مجلسي البرلمان، مرتبط بالتغلب على العديد من التحديات التي يفرضها المشهد الحزبي المغربي، وكذلك تبعات أزمة متعددة الأوجه خلّفها تفشي فيروس كورونا. وبينما تشير بعض التحليلات إلى أن انتخابات 2021 ستكون محطة بلا رهانات سياسية كبرى، إذ لا تأتي في سياق إصلاحات، أو تحول ديمقراطي، إلا أن الواقع السياسي المغرب ما بعد كورونا يجعل تلك الاستحقاقات تحت تحديات ضاغطة تضاف إلى أخرى رافقت العملية الانتخابية في المحطات السابقة. وتمثل نسبة المشاركة في رابع انتخابات تجرى في عهد العاهل المغربي محمد السادس، تحدياً صعباً للدولة وللأحزاب بمختلف تلويناتها، على اعتبار أن أي عزوف عن التوجه إلى صناديق الاقتراع سيعيد إلى الأذهان سيناريو انتخابات 2007 من تدنّي نسبة المشاركة إلى 37 في المائة، بل سيوجه ضربة موجعة إلى المسار الإصلاحي الذي انتهجه المغرب منذ الربيع العربي.

صحيح أن لا أحد من مصلحته تكرار سيناريو 7 سبتمبر/أيلول 2007، في ظل التحديات التي تواجه البلد والدولة والأحزاب مجتمعين، بيد أن الواقع السياسي المعيش منذ اعتماد دستور المملكة الجديد في 2011 يشير إلى استمرار السلوكيات والأسباب نفسها التي لا تغري الناخبين بالمشاركة. وفي موازاة تحدي العزوف عن المشاركة، يبرز تحدٍ ثان في وجه الدولة والأحزاب السياسية حول كيفية رفع منسوب ثقة المواطنين في الأحزاب وهيئات الوساطة وفي الانتخابات كآلية ديمقراطية، ولا سيما في ظل وجود أزمة ثقة في العملية السياسية والانتخابية، كما في القوى السياسية المرتبطة بها. وعلى الرغم مما جاء به الدستور الجديد، والمقتضيات القانونية المنظمة للحياة الحزبية، لم يتمكّن الفاعل الحزبي من القطع مع الماضي، إذ ما زال فقدان الثقة من قبل المواطنين قائماً في ظل واقع حزبي يتميز بتغليب المصالح الشخصية على المصلحة العامة، وعدم القدرة على القيام بالأدوار الدستورية المتمثلة في تأطير المواطنين وتكوينهم سياسياً، ما يجعل الناخب أمام واقع سياسي لا يغري على الإقبال على صناديق الاقتراع.

ضمن هذا السياق، تبرز الحاجة الماسة إلى توفير الشروط السياسية لتعزيز الثقة الجماعية في مسار التحول الديمقراطي، من خلال إحداث انفراجة سياسية وحقوقية وتحقيق المصالحة مع المواطن عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات الرمزية لتشجيع المغاربة على مشاركة نوعية وفاعلة في الانتخابات المقبلة. وتبقى من أصعب التحديات التي يمكن مواجهتها في الاستحقاقات المقبلة تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن فيروس كورونا وتجاوز الاحتقان الاجتماعي الذي قد ينتج عنها وتنفيسه، فالتأثير السلبي للأزمة الاقتصادية والاجتماعية جراء فيروس كورونا، على مستوى التشغيل أو القدرة الشرائية للمواطنين أو على دينامية الاحتجاجات، يطرح أكثر من علامة استفهام حول مدى قدرة الدولة على تجاوز ذلك التأثير على الانتخابات إلى صناديق الاقتراع.

من أصعب التحديات التداعيات الناتجة عن فيروس كورونا

ويكمن رابع تحدٍ يواجه الانتخابات في إيجاد نخب جديدة ذات كفاءة قادرة على تطبيق النموذج التنموي الجديد، الذي يجري إعداده منذ أشهر من قبل لجنة عيّنها الملك محمد السادس. وتأتي صعوبة هذا التحدي من كون تحققه يرتبط بمدى قدرة الأحزاب على تجديد النخب السياسية الحالية وحسم الصراع مع النخبة التقليدية التي تمسك، منذ سنوات، بكل الخيوط داخل الهيئات الحزبية، وهي النخبة التي ستسعى بكل ما أوتيت من قوة إلى الحفاظ على مواقعها ومصالحها في مواجهة أي طموح في التجديد والتغيير.

وإذا كانت الأحزاب المغربية اليوم مطالبة بتقديم أجود كفاءاتها، وأنجع برامجها، للمساهمة بشكل جماعي في تجاوز البلاد للأزمة، فإن انتخابات 2021 تشكل امتحاناً لكل الأحزاب السياسية، لجهة استيعاب المتغيرات الاجتماعية والسياسية والثقافية التي شهدها المغرب، والتي يفترض أن تعكسها البرامج المطروحة، وأعتماد آليات ديمقراطية في الترشيح وتزكية الكفاءات القادرة على تحمل المسؤوليات، وتطوير آليات التواصل الانتخابي.

وعلى الرغم من أن الانتخابات المقبلة، تعتبر ثالث انتخابات في ظل دستور يوليو/تموز 2011، فإن أهميتها تكمن عموماً في أنها تشكل إحدى الآليات السياسية التي يستند إليها النظام لتكريس النموذج السياسي المغربي، الذي يقوم على الإصلاح في إطار الاستمرارية. وعلى هذا الأساس يبرز تحدٍ آخر يرتبط بمرور هذا الاستحقاق في ظروف سليمة تدعم التنافس الشريف، واحترام إرادة الناخب، وتضمن في النهاية، تكريس مصداقية العملية الانتخابية في الداخل والخارج.

تواجه الأحزاب تحدي رفع نسبة المشاركة (فضل سنا/فرانس برس)

إضاءة

السودان: أُسر ضباط انقلاب 1990 تروي نضالها

الكشف عن المقبرة التي تضم رفات الضباط السودانيين الذين نفذوا المحاولة الانقلابية عام 1990 يضع حداً لمعاناة أسرهم

على مدى ثلاثين عاماً، لم يهتز عزم عائلات الضباط الذين أعدمهم الرئيس المخلوع عمر البشير في إبريل/نيسان 1990 عقب محاولة انقلابية فاشلة عليه، واستمروا في محاولتهم العثور على مكان دفن الضباط الثمانية والعشرين. وتحقق لهم ما أرادوه أخيراً عندما أعلنت النيابة العامة السودانية، في 24 يوليو/تموز الماضي، أنها تُعد لنبش مقبرة جماعية يُعتقد بوجود 28 جثة للضباط الذين أعدمهم البشير.

وذكرت النيابة العامة، في بيانها يومها، أنه وبعد جهد استمر لمدة ثلاثة أسابيع، بواسطة فريق منها مكون من 23 خبيراً من المتخصصين في مجالات مختلفة، ووفقاً لبيانات توافرت لدى لجنة التحقيق التي شكلها النائب العام تاج السر الحبر، للتحقيق في مقتل 28 ضابطاً قبل 30 عاماً، تمكنت النيابة من العثور على مقبرة جماعية «يُرجح أن تكون هي التي وُريت فيها جثامين الضباط بعد قتلهم ودفنهم بصورة وحشية».

واتهم نظام البشير في عام 1990 الضباط بمحاولة الانقلاب على السلطة، وعقد لهم محاكمات عسكرية سريعة، قضت بإعدام 28 منهم برتب مختلفة من الفريق إلى النقيب، وبعد تنفيذ الحكم رمياً بالرصاص، لم تُسلّم الجثامين إلى ذويها، ولم تُخطر أسرهم بمكان دفنهم. ونبّه البيان إلى أن النائب العام، أكد لأسر الضحايا بأن «مثل تلك الجرائم لن تمر دون محاكمة عادلة، تأسيساً لمبدأ عدم الإفلات من العقاب».

وكان أفراد عائلات الضباط قد تعرضوا للاعتقال والطرد من وظائفهم، وهي أرملة مقدم سلاح المدرعات بشير أبو ديك، والذي كان في السابعة والثلاثين من عمره، تفاصيل ما جرى في عام 1990، قائلة لوكالة «فرانس برس»: «بالنسبة لنا، كانت مجزرة. قُتل (زوجي) خارج نطاق القانون»، مضيفة «ظلت مطالبتنا بالعثور على مقابرهم قائمة». وتقول كمبال، وهي أم لثلاثة كانوا أطفالاً عندما قتل والدهم: «مشاعرنا الآن مختلطة، نشعر بالارتياح للعثور على قبورهم، ولكننا نتذكر الطريقة التي قتلوا بها». وتتابع وهي تحمل صورة لزوجها بالزي العسكري بينما كان في دورة تدريبية في الولايات المتحدة، «إنها جريمة ويجب محاكمة مرتكبيها، وردّ الاعتبار للشهداء بإعادة دفن رفاتهم وتشييعهم في جنازة عسكرية».

وتستذكر تفاصيل الأيام الأخيرة في حديثها لوكالة «فرانس برس» قائلة: «آخر مرة رأيته السودانية، في 24 يوليو/تموز الماضي، أنها غادرنا منزل صديقه بعد أن تناولنا الإفطار، ولم يذهب بنا إلى المنزل، بل أوصلنا إلى منزل أبي وقال لي إنه سيكون مشغولاً ليومين وأعطاني نقوداً لشراء ملابس العيد لأطفالي». كان ذلك بداية الكابوس بالنسبة لها. استيقظت صباح اليوم التالي وكان الجيران يتحدثون عن انقلاب فاشل. هرولت نحو بوابة سلاح المدرعات القريبة من منزلها برفقة زوجة ضابط آخر في المركز نفسه شارك مع زوجها في الانقلاب. عند البوابة، رأت رفاقاً لزوجها كانوا يشيحون بوجوههم عنها. تقول: «كانوا يعرفون أن زوجينا سيقتلان». في اليوم التالي، في 24 إبريل 1990، أعلنت الإذاعة الرسمية (راديو أم درمان) إعدام ثمانية وعشرين ضابطاً قاموا بانقلاب فاشل. وأوردت الإذاعة أسماء الضباط وبينهم المقدم بشير أبو ديك. وتقول كمبال «ولدت حركتنا بشكل عفوي، وكانت النساء عمادها، وضمّت أيضاً آباء وأبناء. كان السؤال عن المحكمة التي خضعوا لها وأين دفنوا. كنا سنوياً في ذكرى إعدامهم نلتقي أحياناً في منزل إحدى العائلات، ومرات داخل جامعة من الجامعات. في عام 1999، أعلن الرئيس عمر البشير العفو عن السجناء السياسيين، وأطلق سراح الضباط الذين كانوا لا يزالون على قيد الحياة، وعادوا إلى منازلهم».

افراد عائلات الضباط تعرضوا للاعتقال والطرد من وظائفهم

فتحية كمبال: إعدام الضباط جريمة ويجب محاكمة مرتكبيها (إبراهيم حميد/فرانس برس)

وبعد سنوات التضييق من جانب النظام، التقينا في القاهرة».

ودفعت الأسر غالياً ثمن بحثها على مدى ثلاثين عاماً عن مكان دفن الضباط. تقول كمبال: «البعض تعرضوا للتوقيف، وآخرون أحيلوا الى القضاء، أو طردوا من أشغالهم، أو من وظائف عامة. وبعضهم اضطر للهجرة، لكنهم لم يستسلموا». عفاف ميرغني، وهي شقيقة العقيد عصمت ميرغني، أحد الضباط الذين أعدموا، طردت من عملها في مصرف، بسبب مشاركتها في حركة الأسر. من جهتها، تروي المحامية عواطف ميرغني، الشقيقة الأخرى للضابط ميرغني، حجم معاناة العائلات وهي تحاول إخفاء دموعها، قائلة «ثلاثون عاماً ونحن نبحث عن قبورهم. كانت جريمة بشعة. لم تحصل محاكمة. لم يقدموا لمحكمة ولم يحقق معهم. أعدموا بعد 24 ساعة من إلقاء القبض عليهم». وتضيف «دُفنوا في قبر واحد بملابسهم، وهذا فيه انتهاك للكرامة الإنسانية».

وكانت أسر الضباط شاركت في الاحتجاجات ضد نظام البشير. وخلال الاعتصام الذي أقامته الحركة الاحتجاجية ابتداء من نهاية 2018 أمام مقر قيادة الجيش في الخرطوم، نصبت أسر الضباط خيمة كتب عليها «أسر شهداء 28 رمضان»، تاريخ إعدامهم.

واليوم بعد إطاحة البشير، تؤكد الأسر أنها ستواصل نضالها. وجاء في كتيّب أعدته أن الحركة «تسعى الى إعادة الحكم الديمقراطي الذي انقلب عليه البشير وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وتقديم الذين قوضوا النظام الدستوري للمحاكمة».

وكان رئيس مجلس السيادة الحالي، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، قد أصدر قراراً في مايو/أيار الماضي قضى بإعادة الضباط الضحايا بصورة رمزية للخدمة وإحالتهم للتقاعد. كما أصدر قراراً آخراً بترفيع جميع المشاركين في المحاولة الانقلابية تلك، وعددهم 59، لرتبتين أعلى، ومنح سبعة ضباط معاشاً استثنائياً.

يشار إلى أن البرهان كان قد ذكر في تصريحات سابقة أنه كان جزءاً من المحاولات الانقلابية التي أرادت إطاحة نظام البشير بعد عام واحد من سيطرته على الحكم.

(فرانس برس، العربي الجديد)

يحاول الرئيس الأميركي دونالد ترامب تطويق إمكانية هزيمته في الانتخابات الرئاسية في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، عبر إبداء مخاوف من إمكانية تزوير أصوات المقترعين بالبريد، من دون إبراز أدلّة على ذلك، مفسحاً المجال أمام سيناريوهات عدة، كإعلان النصر قبل صدور النتائج أو عدم التنازل في حال الخسارة

ترامب يشكك بشرعية الانتخابات

سيناريوهات فوضوية للرئاسيات الأميركية

- **رفض جمهوري لاحتمال تأجيل استحقاق نوفمبر رغم «تفهم» مخاوف الرئيس من حدوث تزوير خلال الاقتراع عبر البريد**
- **تشكيل مجموعة تضم أعضاء من الحزبين الجمهوري والديمقراطي لدراسة كل الاحتمالات في حال رفض ترامب الاعتراف بالنتائج**

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يخشى ترامب خسارته بفعل التدهور الاقتصادي (Getty)

قبل 94 يوماً من الانتخابات الرئاسية الأميركية، يزداد الرئيس دونالد ترامب توتراً، في إشارة إلى هبوط أسهمه في استطلاعات الرأي، وتقدم منافسه الديمقراطي جو بايدن. وكان ترامب قد قدّم نفسه طيلة السنوات الماضية بصورة «الرجل القوي»، مدعوماً برخاء اقتصادي لم تشهد مثله الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية (1939 1945)، وهو ما غطى على أزماته وفضائحه العديدة، بدءاً من مسلسل الإقالات في إدارته، وانسحابه من اتفاقيات دولية، مثل اتفاقية باريس للمناخ والاتفاق النووي الإيراني، مروراً بسلوكه العدواني تجاه دول عدة، سواء في حلف شمال الأطلسي أو الصين، وصولاً إلى الاتهامات بحصوله على دعم روسي لانتخابات 2016 الرئاسية. غير أن أزمة كورونا التي تفشت في العام الحالي، أطاحت بالنموّ الاقتصادي الأميركي المتواصل، واختفت عبارة «وظائف. وظائف» من تغريدات ترامب على «تويتر»، وبدأ الجانب المظلم يبرز فيه وينعكس على تعامله مع المجتمع الأميركي، خصوصاً عقب مقتل المواطن جورج فلويد في 25 مايو/ أيار الماضي، على يد 4 ضباط شرطة في مينيابوليس مينيسوتا، مفجّراً مسلسل التظاهرات المنددة بالعنصرية وبعنف القوى الأمنية. ولم يتمكن ترامب من التخلّص من هذه الأزمة المستجدة، بل تحداها، إلى درجة الدفع بقوات فيدرالية إلى مدن متوترة، مثل بورتلاند أوريغون، وشيكاغو وألبوكيركي ونيو مكسيكو وغيرها. وتبيّن أن تلك المحاولات لم تُسكت الناس، بقدر ما أضعفت حظوظه الرئاسية، فعمد، مساء أول من أمس الخميس، إلى طرح سؤال مفاده «ماذا لو أجّلنا الانتخابات؟»، مدّعياً بأن التصويت عبر البريد قد يؤدي إلى «أكبر تزوير في تاريخ الانتخابات الرئاسية»، من دون أن يقدّم دليلاً واحداً لتأكيد أقواله.

وعلى الرغم من وجود إجماع في الولايات المتحدة على أن تأجيل الانتخابات يعد غير وارد، فإن التساؤلات تركزت حول ما يمكن أن يحدث في ما يخص النتائج فضلاً عن كيفية تعامل ترامب معها.

ووضع جوزف أكس، من وكالة «رويترز»، بعضاً من السيناريوهات الفوضوية، وهي أنه «من المحتمل أن تتسبب بطاقات الاقتراع بالبريد في حدوث تأخيرات كبيرة في نتائج الفرز. ففي العديد من الولايات، يمكن للمسؤولين الوصول بعد يوم الانتخابات، ويجب عليهم فتح بطاقات الاقتراع يدوياً والتحقق من التواقيع». ولفت إلى أنه «بالفعل هذا العام، ظلت بعض الانتخابات الأولية التي أجريت في الغالب عن طريق البريد بسبب الوباء غير مستقرة لأسابيع بعد يوم الانتخابات. ويشعر الديمقراطيون بالقلق من أن مثل هذه التأخيرات قد تسمح للمطالبات بالاحتيال بجذب الانتباه». ومن السيناريوهات أيضاً، ذكر أكس أنه «لدى الدول قوانين مختلفة في ما يتعلق بالتصويت بالبريد وبطاقات الاقتراع الغيابي، غير أن الانتخابات التمهيدية كشفت عن تحديات هائلة في تسليم بطاقات الاقتراع بالبريد في الوقت المحدد، في ظلّ الزيادة الكبيرة لهذا النوع من الاقتراع».

وبرأيه، فإن «الأمر الأكثر إثارة للقلق هو إمكانية حدوث نزاع في الهيئة الانتخابية، لأنه لا يتم انتخاب الرئيس بأغلبية الأصوات الشعبية، بل إنه بموجب الدستور، فإن الهيئة الناخبة، المؤلفة من 538 ناخباً كبيراً، هي التي تحدد الفائز، وهو ما قد يشكّل أزمة في حال انقسمت الهيئة، في حال ارتفع حجم الاقتراع بالبريد».

وذكر أكس أنه في حال تشبث ترامب بالرئاسة، رافضاً الاعتراف بالهزيمة، فإن بايدن اقترح أن «الجيش قد يحتاج إلى مرافقة ترامب خارج البيت الأبيض إذا خسر ورفض المغادرة». وأضاف المرشح الديمقراطي أنه «في حال أدى اليمين كرئيس في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، فإنه سيقود القوات المسلحة والأجهزة الأمنية التابعة للسلطة التنفيذية، مثل الخدمة السرية، وهو ما فسر بأن بايدن يقصد بأنه سيستخدم هذه الصلاحية لإتمام العملية الانتخابية.

وعلى الرغم من تراجع ترامب لاحقاً عن طرح تأجيل الاقتراع، معتبراً أنه يريد ظهور نتائج الانتخابات في اليوم نفسه، أي في 3 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل، لا بعد أيام أو أشهر أو سنوات، إلا أن مجرد طرحه موضوع تأجيل الانتخابات، أكد مخاوف ديمقراطية عدة، لجهة عدم تنازله عن السلطة أو القبول برئاسة بايدن في حال فاز الأخير.

ولكون احتمال «رفض التنازل» قوياً، كشف العقيد المتقاعد لورنس ويلكرسون، والذي كان يشغل منصب مدير مكتب وزير الخارجية الأميركي الأسبق كولن باول، في حديثٍ لإرين برنيت على قناة «سي أن أن»، أنه تمّ تشكيل مجموعة من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، لدراسة مختلف السيناريوهات، في حال خسر ترامب الانتخابات في نوفمبر ورفض التنازل، في إشارة إلى احتمال أن يقوم الرئيس بذلك.

من جهتهم، ذكر الصحافيون ماغي هابرمان، وجوناثان مارتن، وريد أيبشتاين، في مقال مشترك في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن خطوة ترامب أثارت انتقادات عدة، حتى بين الجمهوريين في الكونغرس، الذين شدّدوا على ضرورة تنظيم الانتخابات في موعدها. وقال ممثل كاليفورنيا، زعيم الأقلية الجمهورية في مجلس النواب النائب كيفن ماكارثي، المؤيد المتحمس لترامب، إنه «لم يسبق لنا تأجيل انتخابات، وعلينا أن نمضي قدماً»، مبدياً تفهّمه لـ«الرئيس القلق بشأن التصويت عبر البريد». وقال «سنجد طريقة لإجراء الانتخابات في 3 نوفمبر». كما أكد زعيم الغالبية الجمهورية في مجلس الشيوخ، ميتش ماكونيل، أنه «لا يؤيد أي تأخير في الانتخابات».

بدورهما، رفض السيناتوران تيد كروز وماركو روبيو، المنافسان على الترشيح الجمهوري للرئاسة عام 2016، قبل أن يتحوّلا لأشدّ داعمي ترامب، التأجيل. وقال روبيو، في مبنى الكابيتول في واشنطن: «سنجري انتخابات، وستكون مشروعة، وذات مصداقية. ستكون كما كانت دائماً». أما كروز فرأى «أن تزوير الانتخابات يمثل مشكلة خطيرة، لكن لا يجب تأخيرها». حتى أن السيناتور ليندزي غراهام، المدافع العام الأول عن ترامب في مجلس الشيوخ، أكد أنه سيكون هناك تصويت آمن في نوفمبر، فيما لم يبدِ المسؤولون في الولايات المتأرجحة الرئيسية (ميشيغن، بنسلفانيا، مينيسوتا) اهتماماً كبيراً بالموضوع.

ورأى الثلاثي هابرمان ومارتن وأيبشتاين، أن «ترامب يواجه فترة رهيبة للانتخابات الرئاسية، أسوأ مما يمكن تخيلها: أسوأ ربع في الاقتصاد على الإطلاق، وأزمة صحية متواصلة واحتجاجات في جميع أنحاء البلاد، وبلد مشلول بسبب عدم وجود خطة انتعاش مالي مع عدم وجود حل في الأفق. وكلها تتفاقم بسبب عدم قدرته على الحد من سلوكه». ولفتوا إلى أن «تغريدته الثانية على تويتر، والتي دعا فيها إلى الإعلان عن النتائج الرئاسية في يوم الانتخابات، تعكس مخاوف الديمقراطيين من محاولة ترامب التركيز على نتائج التصويت في اليوم نفسه وادّعاء النصر، حتى لو لم تصدر النتائج كاملة».

مع ذلك، ذكر الصحافيون الثلاثة أنه «مع ترامب، غالباً ما تكون هذه لعبة، فهو دائماً ما ينشر ملاحظات على تويتر تهدف إلى إثارة رد فعل من الناس. وفي أوقات أخرى، ينشر تغريدات كرد فعل على ما يراه في برامج الأخبار».

وبالنسبة للكاتب ألكساندر بيرنز في «نيويورك تايمز»، فإن حاكم ولاية ماساشوستس الأسبق، الجمهوري ويليام ويلد، تحدّى ترامب رمزياً، معتبراً أن فكرة تأجيل الانتخابات «ليست تهديداً مشروعاً». ويلد، الذي قال سابقاً إن «لترامب نزعة ديكتاتورية»، رأى أن دعوة الرئيس لتأجيل الانتخابات «علامة على عقل يعاني من صعوبة كبيرة في التأقلم مع الواقع»، أي تراجعه في استطلاعات الرأي.

وأضاف بيرنز أن هوغان جيدلي، المتحدث باسم حملة ترامب، حوّر كلام الرئيس بقوله إن «ترامب كان يطرح سؤالاً حول الفوضى التي أحدثها الديمقراطيون بإصرارهم على أن تكون جميع عمليات التصويت بالبريد»، ووصفها الكاتب بـ«إعادة صياغة كاذبة بشكل واضح لتغريدة الرئيس».

بالنسبة إلى الكاتبين مايكل والدمان وهارولد إيكيه، في «واشنطن بوست»، فإن ترامب لا يملك السلطة لتأجيل الانتخابات، فالمواعيد محددة بموجب قانون يعود لعام 1845، ولم يتم تأجيل أي انتخابات رئاسية في الولايات المتحدة. واعتبرا أن دعوة ترامب للتأجيل هي انفصال غريب عن الإيمان الأميركي بالديمقراطية. وذكرا أنها «لن تكون المرة الأولى هذه السنة التي يصوّت فيها الأميركيون وسط الاضطراب والأزمة. لقد عملت الديمقراطية الأميركية خلال الحروب وحالات الطوارئ الصحية العامة السابقة، كما يظهر التاريخ».

وأضافا أنه «في نوفمبر 1864، كانت الحرب الأهلية لا تزال مستعرة (1861 1865)، وقتل وأصيب مئات الآلاف. وكان الرئيس الراحل أبراهام لينكولن على مشارف خسارة الانتخابات أمام الجنرال جورج ماكليلان، غير أن الانتصارات العسكرية للوحدويين، خصوصاً في أتلانتا جورجيا، سمحت للينكولن بالفوز. لم يكن التصويت سهلاً وقتها وأدت الظروف إلى الابتكار، ليتم حينها أول استخدام واسع النطاق لأصوات الغائبين، وهم جنود القوات الاتحادية». وذكرا أنه «بعد يومين من انتخابه، تحدث لينكولن مع حشد يغني له في البيت الأبيض، متوجهاً إليه بالقول: صحيح أنه كانت هناك حالات طوارئ، لكن الانتخابات كانت ضرورة. لا يمكن لنا امتلاك حكومة حرة من دون انتخابات. وإذا كان التمرد يجبرنا على التخلي عن انتخابات وطنية أو تأجيلها، فهذا يعني هزيمتنا».

ولفت والدمان وإيكيه إلى أنه «في عام 1918، برز وباء الأنفلونزا (الإسبانية) الذي أصاب 1 من كل 4 أميركيين، وظهرت بؤرة كبيرة بالقرب من بوسطن في سبتمبر/ أيلول 1918. كما كانت الحرب العالمية الأولى (1914 1918)، مستمرة، وبعض النساء يستعدُّنَ للتصويت للمرة الأولى، حتى أن بعض المرشحين ضغطوا بقوة لتأجيل الانتخابات». غير أن «السلطات المحلية وسلطات الولاية حافظا على نزاهة الانتخابات وحماية السلامة العامة. وفي سان فرانسيسكو كاليفورنيا، كلف مسؤولو الصحة في أكتوبر/ تشرين الأول 1918 الناس بارتداء أقنعة أثناء الوجود في الأماكن العامة أو في مجموعات من شخصين أو أكثر. وطُلب من جميع العاملين في الاستطلاع والناخبين ارتداء أقنعة في يوم الانتخابات. وهو ما دفع صحيفة سان فرانسيسكو كرونيكل إلى تسمية انتخابات 1918 بـ(أول انتخابات مقنّعة في تاريخ أميركا)».

وأشار الكاتبان إلى أنه خلال الحرب العالمية الثانية (1939 1945)، كان العديد من الناخبين في الخارج أو بعيدين عن الوطن. ففي عام 1942، وبمساندة قوية من السيدة الأولى إليانور روزفلت (زوجة الرئيس فرانكلين روزفلت)، أصدر الكونغرس قانون تصويت الجنود، ما سمح لهم بالتصويت غيابياً. ولفتا إلى أنه بعد عقود، انتشرت المخاوف بعد تفجير قطارين في مدريد إسبانيا عام 2004، عشية الانتخابات الرئاسية الأميركية، التي كانت الأولى بعد أحداث 11 سبتمبر 2001. غير أن مجلس النواب أكد أن التصويت لن يتأجل. وبأغلبية 419 صوتاً مقابل صوتين، أعلن الكونغرس أن «أعمال الإرهابيين لن تتسبب أبداً في تأجيل موعد أي انتخابات للرئاسة، وأنه لا يجب منح أي فرد أو وكالة الحق في تأجيل موعد الانتخابات الرئاسية».

أما الكاتبة روث ماركوس في صحيفة «واشنطن بوست»، فرأت أن الحل للتحدي المتمثل في إجراء انتخابات في خضم وباء، ومع احتمال عدم استعداد الولايات للتعامل مع كثافة الاقتراع بالبريد، هو اتخاذ أي خطوات ضرورية، وتقديم ما يلزم من أموال، لضمان احتساب أكبر عدد ممكن من الأصوات بسرعة وأمان. واعتبرت أن تأجيج ترامب الشكوك العامة حول شرعية الانتخابات، التي لم يخسرها بعد، من بين أكثر الأعمال غير الرئاسية وغير الوطنية له.

أوباما ينتقد استخدام الشرطة الفيدرالية

هاجم الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما (الصورة)، مساء أول من أمس الخميس، الرئيس الحالي دونالد ترامب، مديناً إرسال عناصر من الشرطة الفيدرالية ضد «محتجين سلميين» وجهود السلطات «لمهاجمة حق تصويت» الأميركيين. وناشد مواطنيه، خلال تشييع جون لويس، أحد أهم الشخصيات في حركة الدفاع عن حقوق الإنسان المدنية، في أتلانتا بولاية جورجيا، المشاركة في رئاسيات 3 نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

«الزعيم الوحيد الذي يتحدث شخصياً»

كشفت مبعوثة الولايات المتحدة إلى الأمم المتحدة كيلي كرافت (الصورة)، مساء أول من أمس الخميس، أن الرئيس دونالد ترامب يأمل في إلقاء كلمة شخصياً أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/ أيلول المقبل، في الوقت الذي سيرسل فيه جميع قادة العالم الآخرين تسجيلات مصورة بدلاً من السفر إلى نيويورك في ظل فيروس كورونا. وأضافت كرافت «سيكون ترامب الزعيم العالمي الوحيد الذي يتحدث شخصياً».

ويسكونسن: الاقتراع بالبريد حتمي؟

أعلنت منسقة فريق العمل المعني بمكافحة كورونا في البيت الأبيض، ديبورا بيركس (الصورة)، أول من أمس الخميس، أن العدوى تزداد في الغرب الأوسط، وذلك بعد إعلان ولاية أوهايو عن تسجيل عدد إصابات يومي قياسي وصدور أوامر بوضع الكمامة في ولاية ويسكونسن. ومن شأن هذه الأنباء أن تؤثر سلباً على الرئيس دونالد ترامب، لأنها ستعزز فكرة اعتماد الاقتراع البريدي، خصوصاً في ويسكونسن، إحدى الولايات المتأرجحة.